



UN LIBRARY

JUN 29 1979

Distr.

GENERAL

A/34/321

20 June 1979

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/  
FRENCH/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
البند .٨ من القائمة الأولية \*

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩  
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
للعراق لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للعراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة  
ويتشرف بحاله البيان الختامي لمؤتمر دور المرأة في التنمية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية  
الأخرى ، الذي عقد في بغداد في الفترة ٦ - ١٣ أيار / مايو ١٩٧٩ .  
وسيغدو الممثل الدائم للعراق متمناً إذا تفضلتم بتعميم الوثيقة المذكورة أعلاه بوصفها  
وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في إطار البند .٨ من القائمة الأولية .

. A/34/50

\*

79-16844

## المرفق

البيان الختامي لمؤتمر دور المرأة في التنمية  
لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى  
الذى عقد فى بيروت فى الفترة من ٦ إلى ١٣  
مايو/مايو ١٩٧٩

## المحتويات

### الصفحة

جدول الاعمال .....	1
البيان الختامي .....	1
الدياجة .....	2
برنامجه العمل .....	2
1 - سياسات الانماء الوطنية - الدراسات الفعلية لآثار على الاصلاح القانوني والاستخدام والتعليم والصحة والخدمات الانمائية الاخرى والبرامج عن النساء - من اجل التنمية الصناعية والمتعددة الأغراض .....	8
2 - تطوير الاستراتيجيات الوطنية بفية حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجال وعلى فرص ومسؤوليات متكافئة .....	11
3 - المرأة الريفية .....	14
4 - أثر نقل التكنولوجيا على النزف الاقتصادى والاجتماعية للمرأة .....	18
5 - أثر الهجرة ، الداخلية والدولية ، على المرأة والأسرة .....	21
6 - التأثير الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع التنمية الناجمة عن الترتيبات الاقتصادية الدولية .....	23
7 - أثر تركيب وظائف الأسرة على دور المرأة في التنمية والعكس .....	24
8 - دور المنظمات والاتحادات النسائية في تعزيز اسهام المرأة في التنمية .....	26
9 - اسهام المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلادها ومساهمتها في دعم السلام .....	28
10 - الاستقلال الاقتصادي والاعتماد الجماعي على النفس وعلاقتها بتقوية دور المرأة في التنمية ، أهمية النظام الاقتصادي الدولي الجديـر .....	33
11 - التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في تدعيم دور المرأة في التنمية .....	38

# مؤتمر دور المرأة في التنمية

CONFERENCE OF ROLE OF WOMEN IN DEVELOPMENT

CONFERENCE SUR LE ROLE DE LA FEMME DANS LE DEVELOPPEMENT

CONFERENCIA SOBRE EL PAPEL DE LA MUJER EN EL DESARROLLO

---

## البيان الختامي

مؤتمر دور المرأة في التنمية  
لدول عدم الانحياز والدول النامية الأخرى  
بغداد ، ٦ - ١٣ / أيار ١٩٧٩

مؤتمر دور المرأة في التنمية  
لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى

٦ - ١٣ آيار / مايو ١٩٧٩

جدول الأعمال

- ١ - افتتاح المؤتمر •
- ٢ - انتخاب رئيس المؤتمر وأعضاء مكتب الرئاسة •
- ٣ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ،
- ٤ - تطوير سياسات التنمية الوطنية - دراسات حول التأثير الفعلى للإصلاح القانوني والتوظيف والتربية والصحة والخدمات والمشاريع الترفيةية الأخرى على المرأة من أجل التنمية الصناعية والتنمية متعددة الأغراض •
- ٥ - تطوير الاستراتيجيات الوطنية بنية بلوغ المرأة حقوق مساوية للرجل وممارسة هذه الحقوق وكذلك بلوغ فرص ومسؤوليات متساوية •
- ٦ - التنمية الريفية - من الضروري الحصول على دراسات للسباقات الخاصة بتأثير اجراءات التنمية الريفية على المرأة كالصلاح الزراعي وادخال معرفة جديدة وتكنولوجيا وتسهيلات ائتمانية والخدمات الترفيةية وقوه وضعف الوكالات المنفذة •
- ٧ - تأثير نقل التكنولوجيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة •
- ٨ - تأثير الهجرة الداخلية والدولية على المرأة والعائلة •
- ٩ - التأثير الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع التنمية الناجمة عن الترتيبات الاقتصادية الدولية •
- ١٠ - تأثير الهيكل والظروف العائلية حول دور المرأة في التنمية وبالعكس •
- ١١ - دور المنظمات والاتحادات النسوية في تشجيع مشاركة المرأة في التنمية •
- ١٢ - مساهمة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادها ومساهمتها في تقوية السلام •
- ١٣ - الاستقلال الاقتصادي والاعتماد الجماعي على النفس وعلاقته بدور المرأة في التنمية، أهمية النظام الاقتصادي الدولي الجديد •
- ١٤ - التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية في تشجيع دور المرأة في التنمية
  - أ - على الصعيد الحكومي
  - ب - ضمن الأمم المتحدة
  - ج - بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية •
- ١٥ - أمور أخرى •
- ١٦ - تبني تقرير وقرارات المؤتمر •

## البيان المنشاوي

### انديبياجة

بدعوة من الحكومة العراقية ، عقد في بغداد مؤتمر دور المرأة في التنمية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى للفترة من ١٩٧٩/٥/٦ - ١٩٧٩/٥/١٣ ، بناء على تفويض من مؤتمر القمة في كولومبو لبلدان عدم الانحياز (١٩٧٦) ، والاجتماع السوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في بيودلهي (١٩٧٧) وهافانا (١٩٧٨) ومؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (١٩٧٨) ، وقد شارت في الاجتماع البلدان التالية بصفة أعضاء :

الجمهورية الأرجنتينية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، جمهورية أنغولا  
الشعبية ، جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، إمبراطورية أفريقيا الوسطى ،  
الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانية ، جمهورية باكستان الإسلاميّة ، دولة البحرين ، بنين ،  
جمهورية بولندا ، المملكة التايلاندية ، تنزانيا ، الجمهورية التونسيّة ،  
جمهورية رومانيا الاشتراكية ، جمهورية زامبيا ، جمهورية سريلانكا ،  
الديمقراطية الاشتراكية ، جمهورية السنغال ، سوادن ، جمهورية العرقيّة ،  
العربيّة السوريّة ، جمهوريّة الموصل الديمقراطيّة ، الشعبية ، جامايكا ،  
غانا ، جمهوريّة فيتنام الاشتراكية ، فلسطين ، الفلبين ، الجمهوريّة الكونغوليّة  
الشعبية ، كوبا ، جمهوريّة كوريا الديمقراطيّة الشعبيّة ، جمهوريّة الكونغو  
اللبنانيّة ، الجماعة العربيّة الليبية الشعبيّة الاشتراكية ، ماليزيا ،  
المملكة المغربيّة ، جمهوريّة الإسلاميّة الموريتانيّة ، جمهوريّة الهند ،  
جمهوريّة اليمن الديمقراطيّة الشعبيّة ، جمهوريّة العربيّة اليمانيّة ،  
الجمهوريّة الاشتراكية اليوغوسلافيّة .

وحضرت البلدان والمنظمات التالية بصفة عراقيين : البرازيل ، المكسيك ، فنزويلا ،  
الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، منظمة العمل الدوليّة ، منظمة الصحة  
العالميّة ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيّة ، المنظمة الاقتصاديّة لشرق آسيا ،  
المركز الدولي للمؤسسات العامة .

وحضرت السويد بصفة ضيف .

وقد وجه السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية كلمة إلى المجتمعين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر استهلها بابراز دور حركة عدم الانحياز على الصعيد الدولي والتأكيد على التزام العراق بنهجها .

وأشار إلى أن الاستقلالية الوطنية والقومية لا تتحقق إلا بانتهاج المطلقات الفكرية الخاصة لكل بلد عن بلدان دول عدم الانحياز والتي توشر طريقه الخاص في إعادة البناء الجذري والثوري لمجتمعه بعيداً عن التبعية والنمطية العقائدية ممّا يحصن الوعي على التفاعل الحي مع تجارب الشعوب العظمى والعقائدية عن طريق الأخذ والعطاء بما يضمن التكافؤ والاحترام المتبادل .

كم تطرق إلى الدور الخديري الذي يلعبه النظام الدولي في تهديد استقلال البلدان النامية ونهاية العراق بذلك . وعرض اقتراح العراق لإنشاء صندوق عالمي لمساعدة الدول النامية ضد آثار التضخم تساهلاً لهم فيه جميع الدول الصناعية بمقدار ما تصدره ببشرة إلى الدول النامية من تضخم سنوي كما تساهلاً لهم فيه وفق نفس الأساس الأقطار المصدرة للنفط .

وتحدث عن أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة مساهمة الرجال والنساء فيها .

واختتم كلمته بادانة المعاهدة الثنائية التي وقعتها السادات مع الكيان الصهيوني وأشار إلى قوة الرد العربي من خلال عزتم القمة العربية التاسع المنعقد في بغداد وقرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب .

لقد أكد مؤتمر دور المرأة في التنمية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وغيره من اجتماعات عدم الانحياز الأخرى من جديد تأييده التام لمقررات المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة المعقد في مكسيكو ، ١٩٧٥ . فقد أعلم من مرة أخرى أن التنمية الشاملة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى تتطلب أقصى حد من مشاركة المرأة ، جنباً إلى جنب مع الرجل في جميع مجالات النشاط الوطني . وبالمثل شدد ، على أن الاشتراك الناضج للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للأمة تعد مؤشراً هاماً على أن التقدم والتطور الذي يعيinya للأمة وكذا حقوق الإنسان الفردية ، التي تعتبر أن المساواة الكاملة للمرأة أمر مفروغ منه ، يمكن تحقيقها فقط من خلال إطار التنمية في مجتمعها . في هذا الصدد أكدت على أن الأهداف الموضعة ، والاستراتيجيات المرسومة والتدابير المتخذة لتعزيز وضع المرأة الاجتماعي ، ودورها في التنمية ، يجب أن تكون جزءاً أساسياً من الخطط الوطنية للتنمية ومن تدابير إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على السواء .

وقد خلص المؤتمر إلى أن الوضع الراهن للعلاقات الدولية الاقتصادية يشكل عائقاً خطيراً أمام استخدام أكثر فعالية لجميع الموارد البشرية والمادية الوطنية المطلوبة للتنمية المجلة ولتحسين نوعية المعيشة في البلدان النامية من أجل القضاء على أسباب الجوع ، والوفاة ، والبطالة ، والأمية ، والجهل والاحتلال مط بمؤشر على البشرية جماعة ، وعلى المرأة بصفة خاصة . وذلك فمن الضروري إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على وجه السرعة .

ومع ذلك ، فقد توصل الاقتصاد العالمي في أزمات تعزى إلى عدد كبير من السياسات الاقتصادية الضارة التي تنتهجهها البلدان المعاينة الرئيسية ، وبالتالي تلى تكثيف العوائق أمام تطور ونمو بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ، ان تردى السياسات الاقتصادية الدولية للبلدان المتقدمة النموقد ازداداً ووضوحاً ، وهذا توثر هذه السياسات تأثيراً ضاراً على الاحتمالات الاقتصادية للبلدان النامية عن طريق ايجاد عقبات في سبيل الجهود التي تبذلها من أجل التنمية المجلة . ان حل مشاكل الاقتصاد الدولي سوف تسهم اسهاماً كبيرة في الرخاء والاستقرار الدوليين وبالتالي في السلام والأمن العالميين ولا يمكن حل هذه المشاكل عن طريق المشاركة الكاملة والمنصفة لجميع البلدان في عملية صنع القرارات المتعلقة بالاقتصاد العالمي ويسيراد ماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي .

واذ يأخذ المؤتمر في اعتباره جميع هذه العوامل المذكورة ، يدرك أن عملية النهوض بوضع المرأة ودورها في التنمية يشكل أحدى المسائل الاستراتيجية الحاسمة في النضال من أجل التقدم ، وتحقيق حقوق الإنسان وحياة أكثر إنسانية ، مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود المبذولة من أجل اقرار السلام وارساء علاقات دولية اقتصادية وسياسية أكثر انصافاً في العالم ، والا حداث التدريجي للتغييرات ، الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد .

ان ظلم المرأة ووضعها غير المتسارى لهـمـ جـذـورـ عـميـقةـ يـكـمنـ فـيـ الـفـقـرـ ،ـ وـالـاستـخـدـامـ  
وـالـتـوزـيعـ غـيرـ المـتكـافـئـينـ رـاـجـائـينـ لـلـمـوـارـدـ وـالـنـقـوىـ مـاـ يـتـسـمـ بـهـ النـظـامـ الـعـالـمـ الـراـهنـ ،ـ  
كـمـ يـكـمـانـ فـيـ النـظـامـ الـاجـتنـطـعـةـ غـيرـ المـدـفـعـةـ وـالـمـوـاقـفـ الـبـالـيـةـ غـيرـ الرـشـيدـةـ الـتـىـ تـسـفـرـ عنـ وجـوهـ  
عـدـمـ التـكـافـعـ مـنـ كـلـ نـوـعـ ٠ـ اـنـ غـايـاتـ التـنـمـيـةـ وـبـالـذـاتـ القـضـاءـ عـلـىـ فـقـرـ الـإـسـانـ وـظـلـمـ وـقـهـرـهـ  
لـاـ تـرـازـ الـتـكـافـعـ مـنـ نـصـيبـ الـفـالـلـيـةـ الـكـبـرـىـ مـنـ الشـعـوبـ ،ـ وـخـاصـةـ فـيـ الـبـلـدـانـ الـنـاـمـيـةـ ،ـ الـتـىـ تـشـكـلـ  
الـنـسـاـ فـيـهـ الشـدـرـ الـأـكـبـرـ ٠ـ اـنـ عـلـيـةـ التـحـولـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـتـفـيـرـ الـاجـتنـطـعـيـ الـتـاـجـبـيـنـ عـنـ  
الـتـنـمـيـةـ قـدـ عـادـتـ بـالـنـفـعـ عـلـىـ بـعـضـ الـنـسـاـ فـيـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ ،ـ وـأـنـاـ حـتـىـ لـهـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ  
فـرـصـ أـكـبـرـ لـلـاشـتـراكـ فـيـ مـخـتـلـفـ مـجاـلـاتـ الـحـيـاةـ الـاجـتنـطـعـةـ ،ـ بـلـ وـبـلـوغـ مـرـاكـزـ قـيـادـيـةـ وـعـالـيـةـ ٠ـ  
وـلـكـنـ لـمـ يـكـنـ لـلـتـنـمـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـفـالـلـيـةـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ أـكـثـرـ مـسـنـ الرـكـودـ وـتـزاـيدـ الـفـقـرـ  
وـالـتـعـرـضـ لـلـاسـتـفـالـ وـأـحـيـاـنـاـ تـدـهـرـ الـفـرـصـ وـالـأـوضـاعـ فـيـ بـعـضـ الـقـطـاعـاتـ ٠ـ وـتـرـجـعـ أـسـبـابـ  
هـذـاـ إـلـىـ الـأـوـلـيـةـ الـمـتـاـخـرـةـ الـتـىـ تـعـطـلـىـ لـلـمـرـأـةـ فـيـ اـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ التـنـمـيـةـ ،ـ وـعـدـمـ الـفـهـمـ الـمـلـاـئـمـ  
لـلـعـلـقـةـ بـيـنـ أـدـوـارـ الـمـرـأـةـ وـوـضـعـهـاـ وـبـيـنـ عـلـيـةـ التـنـمـيـةـ نـفـسـهـاـ وـفـقـرـ الـمـوـارـدـ الـذـىـ تـتـسـمـ بـهـ  
أـغـلـيـةـ الـبـلـدـانـ الـنـاـمـيـةـ ٠ـ اـنـ الـعـلـاـقـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ غـيرـ الـمـتـكـافـئـةـ وـالـتـىـ تـعـوـقـ  
الـتـنـمـيـةـ ،ـ تـؤـثـرـ عـلـىـ الـمـرـأـةـ بـسـوـرـةـ أـسـوـاـ ٠ـ

ويـسـجـلـ الـمـؤـتـمـ رـأـيـهـ فـيـ توـسـيـعـ وـتـعـزـيزـ دـورـ الـمـرـأـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ ،ـ كـمـتـفـعـةـ وـمـشـارـكـةـ نـشـيـلـةـ،ـ  
أـسـاسـيـانـ لـتـحـقـيقـ الـمـدـالـةـ الـاجـتنـمـاهـةـ ،ـ وـلـتـعـزـيزـ وـتـعـجـيلـ عـلـيـةـ التـنـمـيـةـ ٠ـ كـمـ أـنـ ذـلـكـ  
سيـزـيدـ مـنـ قـوـةـ حـرـكةـ دـمـ الـاـنـحـيـاـزـ فـيـ مـتـابـعـتـهـاـ لـأـهـدـافـهـاـ ٠ـ

وـتـدـلـ جـمـيعـ الـوـقـائـمـعـ عـلـىـ أـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ تـخـيـرـ أـوضـاعـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـأـسـرـةـ وـالـمـجـتمـعـ كـلـهـ إـلـاـ فـيـ  
ظـرـوفـ الـتـنـمـيـةـ الـمـعـجلـةـ فـقـطـ مـعـ تـخـيـرـ الـأـوضـاعـ الـاجـتنـمـاهـةـ لـلـنـاسـ جـمـيعـاـ بـمـسـرـفـ النـظـرـ عـلـىـ  
الـأـجـرـاـتـ الـبـيـزـئـيـةـ الـتـىـ تـتـعـلـقـ بـتـحـسـيـنـ أـوضـاعـ الـنـسـاـ دـونـ الـرـجـالـ ،ـ وـلـاـ شـكـ أـنـ الـقـضـاءـ  
عـلـىـ مـخـتـلـفـ عـوـاقـبـ التـيـبـيـزـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ يـكـوـنـ أـثـرـهـ مـؤـقـتاـ فـحـسـبـ اـذـاـ لـمـ يـشـكـ جـزـءـاـ لـاـ يـتـجـزـءـاـ  
مـنـ الـاـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـتـنـمـيـةـ لـكـلـ بـلـدـ ،ـ وـعـلـىـ ذـلـكـ فـاـنـ الـجـهـودـ الـتـىـ تـبـذـلـ لـلـنـهـوضـ بـوـضـعـ  
الـمـرـأـةـ وـبـرـهـاـ تـعـدـ مـنـ مـكـوـنـاتـ الـجـهـدـ الـرـاعـيـ الـىـ اـقـاـمـةـ الـنـظـامـ الـاـقـتـصـادـيـ الـدـوـلـيـ الـجـدـيدـ ٠ـ

وـاـذـ يـذـكـرـ الـمـؤـتـمـ بـالـمـوـقـعـ الـرـاسـنـ لـلـبـلـدـانـ دـمـ الـاـنـحـيـاـزـ فـيـهـ يـتـعـلـقـ بـضـرـورةـ اـقـاـمـةـ الـنـظـامـ  
الـاـقـتـصـادـيـ الـدـوـلـيـ الـجـدـيدـ ،ـ وـبـأـهـمـيـةـ اـشـرـاكـ الـمـرـأـةـ فـيـ جـمـيعـ قـطـاعـاتـ وـعـمـلـيـاتـ التـنـمـيـةـ ،ـ  
وـالـحـاجـةـ الـىـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ تـبـارـبـ أـثـرـ الـاـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ التـنـمـيـةـ الـوـطـنـيـةـ حـتـىـ الـآنـ ،ـ مـنـ وـجهـةـ  
بـلـغـ دـورـ الـمـرـأـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ ،ـ فـيـ بـحـثـ اـحـتـطـلـاتـ حلـ أـهـمـ الـمـشاـكـلـ فـيـ الـمـرـحلـةـ الـراـهـنـةـ لـلـتـنـمـيـةـ ،ـ  
مـاـ يـقـتـضـيـ ضـمـنـاـ تـوـفـيرـ ظـرـوفـ حـيـاةـ وـعـلـمـ اـنـسـاـيـةـ لـكـلـ مـنـ الـجـنـسـيـنـ ،ـ وـفـيـ هـذـاـ السـيـاقـ ،ـ  
الـنـهـوضـ بـوـضـعـ وـدـرـرـ الـمـرـأـةـ فـيـ عـلـيـةـ التـنـمـيـةـ ٠ـ

وبناءً على التوصل إلى مبادئ توجيهية مقبولة بشكل عام ، أوصى المؤتمر الحكومات والقوى القيادية الاجتماعية، أن تتخذ، في إطار خبطه الشاملة للتنمية الوطنية، ووفقاً لاحتياجاتها، تدابير واستراتيجيات محددة، لادماج المرأة على نحو عاجل وشامل في جميع مجالات النشاط الوطني . ان امكانيات ازالة العوائق – الاجتماعية ، والهيكلية ، والمؤسسية ، والأخرى الناتجة عن اتخاذ مواقف معينة – وهي العوائق التي تحول دون تعزيز دور المرأة في التنمية – يتبين التفكير فيها قبل كل شيء لدى وضع الخبط الانطلاقة العامة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، من أجل ضمان أقصى مشاركة للمرأة في جميع قطاعات النشاط الوطني ، وخاصة في القطاعات الأكثر انتاجية للاقتصاد الوطني . ولذلك أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي اشتغلت فيها غالبية النساء عادة في مجالات النشاط الاقتصادي .

وتشير التجارب إلى أن تحديد سياسات التنمية وتطبيقها بنجاح ، يتوقف على مدى ما يتحقق في عملية صنع القرارات والعمليات الإدارية على جميع المستويات ، من اشراك لجميع عناصر المجتمع إلى الحد الأقصى في هذه السياسات .

وفي هذا السياق ، بحثت بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية تدابير للتعاون المتبادل وبدأت تطبقها . ونظراً لأن تغيير وضع المرأة ودورها يؤدي إلى تغيير كافية العلاقات البشرية الأخرى لكل فرد في الحياة ، فإن هذه التغييرات تعد من حقوق السيادة لكل بلد ، وتتوقف على ما تم إنجازه على المستويين المادي والثقافي ، مع ضرورة مراعاة القيم الوطنية .

ولهذا السبب ، فإن فرض أنماط معيشية لبلدان أخرى غير مقبول ، حيث أنه لا يمكن تحقيق تغيير وضع المرأة ودورها بنجاح ، إلا إذا تمت هذه التغييرات وفقاً للاحتجاجات والظروف الوطنية .

ومؤتمر ، إذ يعلن التزامه بالأهداف الإنسانية لحركة بلدان عدم الانحياز ، فرس تحقيق السلام وتجنيب العالم أخذalar الحرب ، وتعزيز الاستقلال الوطني ، يسلم بأن مثل هذه الأهداف إنما تتجم عن دور المرأة البارز في النضال من أجل تحقيق الاستقلال والتحرر . والحقيقة أن النساء اشتراكاً فعالاً في هذا النضال نتيجة لا دراكيهن الناضج لمعنى الاستقلال الوطني ، وكذلك لوعي زعيم عركات التحرر الوطني لهذا الدور ، والطاجة إلى توجيه كافة تلك الطلعات نحو كل معركة من أجل التحرير أو من أجل تحقيق الاستقلال وتغيير المصير .

ان استعراض الوضع السياسي الراهن فيه الدليل الكافى على اصرار الحركة على دعم موقفها وأهدافها .

ومع ذلك ، فما زال المزيد من الجهد مطلوباً حتى يتحقق الانجاز الناجم للأهداف .

لقد التزرت الحركة التراثية صادقاً، بوصفها قوة حيوية مستقلة ، بالنضال ضد الامريالية، وسياسة التوسيع ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري ، والعنصرية ، بما في ذلك ~~الصهيونية~~ ، ~~والاستغلال~~ ، وسياسات القسوة ، وجheim أشكال السيطرة الأجنبية ، والتفوز الأجنبي . وبعبارة أخرى ، فقد التزرت الحركة ب بهذه أي شكل من أشكال الانتقام ، والتبعية ، والتدخل أو الضبط ، سواء كانت اقتصادية ، أو سياسية ، أو عسكرية .

ويكمن الخطر في أن هذه القوى قد بدأت حركة نشطة لاستعادة نفوذها و موقفها السابقين واعادة التقدم الذي أحرزته حركات التحرير، وذلك باستنهاط وسائل جديدة لتصفية الانجازات التي تحققت .

وتشكل هذه الممارسات المدانية عوائق كبيرة للعالم النامي ببرمه ، والتهديد الأكبر للسلم والأمن العالميين . ولذا ، فإن القضاء على تلك الممارسات يشكل شرطاً مسبقاً لتعزيز التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

ويحق للبلدان والشعوب الخاضعة لمثل هذه الممارسات المدانية استعادة مواردهما الوطنية والبشرية والحصول على تعويض كامل لما تعرضت له ثرواتها ، ومواردها الوطنية والبشرية وأنشطتها الاقتصادية ، من استغلال واستغلال رضياع وضرر . وبينما لجيم ~~البلدان~~ ، وللمنظمات الدولية ، والوكالات المتخصصة ووكالات الاستثمار والمؤسسات الأخرى ، إلا تعرف ولا تتعاون ، بأى شكل من الأشكال ، بالتدابير التي ترمي إلى استغلال الثروة في المجالات الخاضعة لهذه الممارسات .

ويؤكد المؤتمر على وجود صلة بين التنمية الاجتماعية لبلد ما والدور الذي تقوم به المرأة في توجيهه مجرى الأحداث في المجتمع الذي تعيش فيه ، وبين التقدم السياسي والاقتصادي لهذا المجتمع . ويبرئ المؤتمر وبالتالي أن وضع المرأة في أي مجتمع معين إنما هو المؤشر على مستوى التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية في هذا المجتمع .

ويبرئ المؤتمر أن ذلك لا يشكل وسيلة لتأمين مزايا محددة للمرأة فحسب بل أنه يمثل كذلك ضرورة رطبة وانسانية .

ويدعى المؤتمر كل بلد من البلدان النامية إلى ايلاء اهتمام خاص للتغييرات الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية ، من أجل انجاز أهدافها الإنسانية الدقيقة . ذلك أن الإنسان هو أوثمن ما تملكه الأمة ، وهو الفاية والوسيلة لجميع الجهد الذي تبذل في المجالات الاجتماعية .

والسياسية والاقتصادية ، بشرط ألا تفهم التنمية على أنها النمو الاقتصادي ، بل على أنها عطية متكاملة لتحقيق التحول الاجتماعي ، والسياسي والاقتصادي .

ولا يمكن أن تكون قضية تطوير المرأة مسألة تهم المرأة وحدها ، ذلك أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية دون استخدام جميع الموارد البشرية والمادية بأقصى درجة ممكنة لتحقيق النمو المقتني بالعدالة الاجتماعية ٠ ٠ ٠ ولذا ، يجب أن تتضطلع جميع قطاعات المجتمع ، والدولة والمجتمع نفسه ، بمسؤولية تطوير المرأة ، مع اشتراك المرأة نفسها اشتراكاً فعالاً في هذه العطية .

ان المؤتمر لم يتحقق الا بدأية في كشف النقاب عن العلاقات التي تؤثر على كل من التنمية ودور المرأة . ويأمل أن تتواءل عطية التحليل وإعادة النظر في الخطط ، عن طريق نظام للتعاون بين بلدان عدم الانحياز ، وبالتعاون مع الوكالات الدولية . ويصرّب المؤتمر عن أمله في أن تحظى ترميماته باهتمام جدي من جانب الحكومات الوطنية وحركة عدم الانحياز برعيتها . ويصرّب المؤتمر كذلك عن أمله في أن تسهم مداولاته في نجاح المؤتمر العالمي المقبل لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية والسلام ، وأن يكون هذا المؤتمر بمثابة خطوة هامة إلى الأمام لنجاز تطلعات جميع النساء إلى المساواة ، والتنمية والسلام ، ولا عدد خطوة عمل للمستقبل .

### برنامج العمل

#### ١- سياسات الإنماء الوطنية - الدراسات الفعلية للأثار على الإصلاح القانوني والاستخدام والتعليم والصحة والخدمات الإنمائية الأخرى والبرامج من النساء - عن أجل التنمية الصناعية والمتعددة الأغراض

يؤكد المؤتمر أن تنفيذ السياسات الوطنية بما يساعد على اشراك المرأة في التنمية ، يتطلب العمل على تحسين أوضاع المرأة وتوفير الفرص المتكافئة لها مع الرجل . وفضلاً عن ذلك فإن التنمية تتضمن المشاركة الكاملة للمرأة كعضو عام في جميع مجالات النشاط الوطني ، نظراً لأنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الشاملة دون الادماج الشامل للمرأة في جميع الجهود التي تبذل من أجل بلوغ هذه الأهداف . ويتعين أن تكون تنمية الموارد البشرية هدفاً أساسياً من أهداف التخطيط .

ويجب تطبيق السياسات الوطنية على المستوى القطري العام ، والاستفادة من الجهود المبذولة على المستوى الدولي في هذا المجال . ومن الضروري احداث تغييرات في البنية

الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية بهدف إزالة ماترتب من عوامل تاريخية معوقة تحول دون اضطلاع المرأة بمسؤوليتها الكاملة كمواطنة لها دور ايجابي وفعال ينبع أن تقوم به في بلدها  لتحقيق لهذا الهدف ، ينبغي أن يكون هناك دعم للجهود المبذولة من جانب كل من الدولة في المقام الأول ، ثم مؤسساتها العامة ، والمنظمات السياسية ، والاتحادات العمالية ، والمنظمات النسائية ، والأفراد المعنيين ، ووسائل الإعلام ، والاتحادات المهنية ، وجميع الهيئات الأخرى . ولهذا الشرض ، يجب أن يكون جميع من يعطون في هذه الهيئات ومن يشتغلون في صنع القرارات مؤمنين وراعن باحتجاجات رأي اهداها سياسات اد طاج المرأة في التنمية ، ومن خلال ذلك يتكون الرأي العام الذي يساعد في تصحيح أوضاع المرأة ، وفي تكيف السياسات الوطنية ، وتتنفيذ البرامج المختلطة من أجل تطوير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ، عن طريق اد طاج بصورة كاملة في جميع عمليات التنمية .

ولتحقيق ذلك ، فإنه ينبغي :

١- تعزيز الجهد المكثف الذي تبذلها الحكومات والمؤسسات غير الحكومية لتدقيق برامج العمل العالمي المعتمد في مؤتمر مكسيكو ، ١٩٧٥ ، وكذا برامج العمل الإقليمية التي وضعت خلال انعقاد المؤتمر المذكور والتي اعتمدتها جميع أعضاء الأمم المتحدة الذين اشترکوا في صياغتها . وهي برامج شاملة تتناول الجوانب المختلفة لـ سهام المرأة في عملية التنمية .

٢- تنفيذ المواقف التي اعتمدتها بلدان عدم الانحياز في اجتذعاتها التي أعادت فيها تأكيد مسانتها الثابتة لقرارات المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة الذي عقد في مكسيكو ، ١٩٧٥ ، وأعلنت فيها أن التنمية الشاملة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى تقتضي أقصى مشاركة من المرأة ، جنبا إلى جنب مع الرجل ، في جميع ميادين النشاط الوطني ، وشددت فيها على أن المشاركة الكافحة للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للأمة إنما هي موشر على أن التنمية والتقدم الذي يعيشه ذلك البلد . وعلى أن الحقوق الإنسانية للفرد ، التي تفترض أيضا المساواة التامة للمرأة ، لا يمكن بلوغها إلا في إطار التنمية غير مجموعها ، كما أكدت في هذا الصدد على أن الأهداف الموضوعة ، والاستراتيجيات المرسومة ، وللتداريب المتخذة للنهوض بالوضع الاجتماعي للمرأة ودورها في التنمية ، يجب أن تكون جميعا جزءا مكملا لخطط التنمية الوطنية وللتداريب المتخذة من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، على حد سواء .

- ٣- عقد اجتماع للدول المتسقة والمكتب التحضيري في نيويورك قبل مؤتمر عقد الأمم المتحدة للمرأة في ١٩٨٠، حتى يمكن أن يتبادلا الخبرة في مجال تنفيذ برنامج العمل العالمي والوثائق الأخرى المعتمدة في مؤتمر مكسيكو، والتحضير اللازم لمؤتمر عقد الأمم المتحدة للمرأة في ١٩٨٠.
- ٤- أن تنتهج الدول سياسات تنموية متكاملة ترمي إلى تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي • ومن شأن هذه السياسات أن تضمن للمرأة حقوقها القانونية والتعليمية والمهنية والاجتماعية ، بما يمكنها من الاستطلاع بدورها المتعدد الجوانب في المنزل وخارجها • وتمكنها للمرأة من المشاركة في عملية التنمية ، ليس فقط كمستفيدة ، وإنما كمساهمة على قدم المساواة مع الرجل ، يتعين على الدول أن تتخذ تدابير داعمة لتعزيز حضور المرأة على الفرص المشروعة المطاحة لها •
- ٥- إنشاء مؤسسة في نطاق الحكومة تعامل كجهاز منسق ، ويكون هدفها الرئيسي تحسين نوعية أداء المرأة بفعالية أداها في عملية التنمية • وينبغي وضع هذه المؤسسة في الاعتبار في عملية التخطيط الإنمائي للبلدان •
- ٦- أن تدرك الدول أهمية وضع بعض المعايير والمؤشرات لتقدير خطولها الانطلاقة ، وأن تسعي جاهدة لتحقيق معدلات متزايدة لمشاركة المرأة في القوى العاملة ، طبقاً لاحتياجات ومتطلبات وضامن البرنامج الإنمائي الذي اعتمد من خلال برنامج عمل مكسيكو •
- ٧- أن تضع الدول وأن تتفق سياسات وبرامج تؤمن فرضاً متساوية للجنسين للاستفادة من جميع الخدمات ، ومهما ، بين جملة أمور ، الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ، وعلى جميع المستويات التعليمية ولا سيط المراحل الأولى ، التي توفر فرصاً متساوية تماماً في مجال التدريب المهني ، بهدف تطوير الوضع المهني للمرأة ، ومن ثم تأمين تحسين مؤكد للظروف المعيشية للمرأة •
- ٨- أن تعتمد الدول وأجهزتها التنفيذية على مختلف المستويات مبدأ مشاركة المرأة في التنمية كجزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية العامة في إطار الحضارة والثقافة المستمدتين بالحيوية الأصلية والروح العصرية الشغفية •
- ٩- وضع سياسات وتنفيذ تدابير ضرورية لتحسين الظروف المعيشية للمرأة في جميع قطاعات التنمية ، وضمان فرص متساوية للرجل والمرأة حتى يستفيدوا عن الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخدمات ، بينما يحاول في ذات الوقت تضييق الفجوة القائمة بين المرأة والرجل في مجال الفرص •

١٠- النهوض بالتنظيمات النسائية للمرأة على مستوى القاعدة ، إلى جانب الدعم الشامل والتوجيه للمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية . وينبغي بحث الأثر الشامل للتداريب التنموية المقترنة ، على أدوار مختلف مجموعات النساء ، تقادياً لما قد ينجم عنها من آثار ضارة ، وتوفير تدابير داعمة لمساعدة المرأة في التكيف مع الظروف المترتبة دون تفكك لا داعي له لحياتها .

١١- زيادة اشتراك المرأة على جميع مستويات صنع القرارات في جميع ميادين الحياة .

١٢- القيام بدراسات وأبحاث في مجال احتياجات التخطيط الوطني ، وخاصة ما يتعلق منها بتحطيم الموارد البشرية من الجنسين ، والاهتمام بالدراسات الجارية التي تعاون في تقييم الخدمة الوطنية ، والتي تساعد أيضاً في التعرف على الخدمات المفيدة حقاً للمرأة ، أو في تقييم العقبات التي تقف حجر عثرة في سبيل بلوغ أهداف الخطة ، ومن ثم تحسين أعمال التخطيط اللاحق .

١٣- تعزيز الجهد الذي ترمي إلى إعطاء صياغة الشروط الالزمة لتنضم المرأة للمواقع القيادية بما يزيد عن نسبة مشاركة القطاع النسائي على هذا المستوى ، وطلب التهيئة التدريجية للظروف العامة التي تمكن المرأة من بلوغ مناصب صنع القرارات .

١٤- التشديد على ضرورة حضور جميع من يصنعن القرارات وينفذونها ، المؤتمرات والاجتماعات المعنية بوضع مهادىء ادماج المرأة في التنمية . وتعتبر هذه الاجتماعات في مثل أهمية عمليات الشراط التنموي ، فضلاً عن أنها لا تقتصر على مسألة زيادة مشاركة المرأة .

#### ٥- تطوير الاستراتيجيات الوطنية بهدف حصول المرأة على حقوق متساوية مع الرجل وعلى فرص ومسؤوليات متكافئة

ان تحقيق مشاركة المرأة في عملية التنمية يقتضي أن تشكل الجهود والتدابير والاستراتيجيات التي ترمي إلى تكثيف الدور الذي تلعبه في التنمية جزءاً لا يتجزأ من التقدم الاجتماعي والاقتصادي العام . وتعد مشاركة المرأة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مؤشراً هاماً على التقدم الذي يتحقق للشعوب وعلى تطورها . ولا يمكن مطرسة حقوق الفرد إلا في إطار التنمية الشاملة .

وينبغي في كثير من المجالات أن تسن قوانين لضمان احتمال المرأة الأهلية الكاملة فـ مركـها وفي حرقـها القانونية • وـ من شكـ فيـ أن التشريعـات المـلائمة تعدـ أدـاة هـامـة لـتحقيقـ التـقدـمـ المـشـودـ، وهـيـ فيـ الوقتـ ذاتـهـ أـدـاةـ تـتـوقفـ فـعـاليـتهاـ عـلـىـ التـحـقـقـ منـ مـراـعاـةـ اـحـتـرامـ القـوانـينـ نـصـاـ وـرـوـحاـ •

يـضافـ إـلـىـ ذـلـكـ أـنـ تـحـقـيقـ مـزـيدـ مـنـ مـشارـكةـ الـمرـأـةـ فـيـ التـنـيـةـ يـقتـضـيـ تـطـهـيرـ الـقـيـسـ والـأـعـارـفـ الـاجـتـمـاعـيـةـ • وـيمـكـنـ تـشـجـيعـ هـذـاـ التـطـهـيرـ عنـ ظـرـيقـ حـمـلاتـ وـطـلـيـةـ لـلتـوعـيـةـ وـالتـبـصـيرـ بـمـتـطلـباتـ الـأـنـمـاءـ وـالـتـقدـمـ •

ويرىـ المؤـتمرـ أنـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ، مـنـ خـلاـلـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـأـجهـزـتهاـ، قدـ بـذـلـ جـهـودـاـ عـثـلـيـةـ مـنـ أـجـلـ التـوعـيـةـ بـخـيـةـ تـحـقـيقـ الـمـساـواـةـ لـلـنسـاءـ، فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـحـقـوقـهاـ وـوـاجـبـاتـهاـ، وـذـلـكـ بـفـضـلـ بـرـنـامـجـ الـحـمـلـ الدـولـيـ الـمـعـتـمـدـ فـيـ مـكـسيـكـوـ، وـمـؤـتمـراتـ مـنظـمةـ الـعـمـلـ الدـولـيـةـ، وـالـمـنظـمـاتـ الـأـخـرىـ فـيـ مـنظـومةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ •

وـانـ تـتـفـيـذـ الـاسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـوـلـانـيـةـ وـتـحـقـيقـ اـدـمـاجـ الـمـرـأـةـ فـيـ التـنـيـةـ يـقتـضـيـانـ مـنـ كـلـ بـلـدـ أـنـ يـخـدـلـهـ تـنـيـتـهـ، وـنـقـاـ لـاـ حتـياـجـاتـهـ، وـخـصـائـصـهـ وـأـمـكـانـاتـهـ الـمـحدـدـةـ، وـأـنـ يـتـخـذـ تـدـابـيرـ لـتـعـبـيـةـ جـمـيعـ الـمـوـارـدـ الـطـادـيـةـ وـالـبـشـرـيـةـ، يـدـعـمـ ذـلـكـ اـعـتـهـادـ بـلـدـانـ دـعـمـ الـانـجـيـازـ وـالـبـلـدانـ الـنـاشـيـةـ عـلـىـ قـواـهاـ الـذـاتـيـةـ وـعـلـىـ تـعاـونـهاـ الـمـتـبـادـلـ •

وـفـيـ اـطـارـ هـذـهـ التـفـيـيرـاتـ، تـشـتمـلـ طـرـائقـ تـعـزـيزـ وـضـعـ الـمـرـأـةـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـوطـنـيـ، بـصـفـةـ خـاصـةـ، عـلـىـ مـاـ يـلـىـ: الـمـساـواـةـ الـقـانـونـيـةـ وـالـوـاقـعـيـةـ بـيـنـ الرـجـلـ وـالـمـرـأـةـ فـيـ جـمـيعـ دـوـائرـ الـعـمـلـ وـالـحـيـاةـ، وـتـهـيـئةـ ظـرـوفـ وـأـمـكـانـاتـ لـمـزـيدـ مـنـ اـسـتـخـدـامـ الـنـسـاءـ خـارـجـ الـمـنـزـلـ، وـتـحـقـيقـ وـضـعـ مـتـكـافـيـ لـهـنـ فـيـ جـمـيعـ الـمـهـنـ وـقـدـلـاـتـ الـعـمـلـ، وـالـوـضـعـ الـفـتـكـافـيـ لـلـمـرـأـةـ وـالـرـجـلـ عـلـىـ جـمـيعـ مـسـتـوـيـاتـ وـدـرـجـاتـ الـتـعـلـيمـ، بـطـ فيـ ذـلـكـ التـدـريـبـ الـمـهـنـيـ وـالـتـعـلـيمـ التـكـمـلـيـ أـثـنـانـ الـعـمـلـ، الـنـهـوضـ بـالـمـسـتـرـىـ الـتـعـلـيمـيـ وـالـمـهـنـيـ لـلـمـرـأـةـ فـيـ الـمـاطـقـ الـرـيفـيـةـ وـتـحسـيـنـ مـركـزـهاـ الـاـقـتصـادـيـ وـالـاجـتـمـاعـيـ بـوـصـفـهاـ مـنـتـجـةـ زـرـاعـيـةـ، وـمـانـدـةـ التـشـيـيرـ التـدـريـجـيـ دـاخـلـ الـأـسـرـةـ وـفـيـ الـعـلـاقـاتـ الـأـسـرـيـةـ (ـبـيـنـ الـزـوـجـيـنـ، وـبـيـنـ الـآـبـاءـ وـالـأـطـفالـ، الخـ)، بـطـ فيـ ذـلـكـ اـقـرـارـ الـحـقـ الـإـنـسـانـيـ فـيـ الـاختـيـارـ الـحرـ لـعـدـدـ الـأـطـفالـ وـنـرـعـيـمـ وـالـمـسـؤـلـيـةـ تـجـاهـهـمـ؛ وـتـحسـيـنـ الدـائـمـ لـلـرـعـيـةـ الـصـحـيـةـ، وـلـرـعاـيـةـ الـأـطـفالـ، وـالـضـمانـ الـاجـتـمـاعـيـ، وـلـلـظـرـفـ الـمـعيـشـيـةـ، وـالـتـشـذـيـةـ، الخـ ٠٠٠٠

وـبـنـاءـ عـلـيـهـ، يـوصـيـنـ الـمـؤـتمـرـ بـمـاـ يـلـىـ:

١ـ كـفـالـةـ أـنـ تـنـصـ الدـسـاتـيرـ وـالـقـوـانـينـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـدـوـلـةـ عـلـىـ الـمـساـواـةـ الـكـاملـةـ بـيـنـ الرـجـلـ وـالـمـرـأـةـ فـيـ الـحـقـوقـ وـالـوـاجـبـاتـ، وـالـعـمـلـ عـلـىـ وـضـعـ هـذـهـ النـصـوـتـيـنـ مـوـضـعـ التـفـيـذـ •

- ٥- قيام الحكومات بتبليغ طباجاء في "اعلان التضليل على التمييز ضد المرأة" الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٩، والتمديق على الميثاق الخاص بحقوق المرأة الصادرة عن الأمم المتحدة، وذلك بالنسبة للدول التي لم تصدق عليها.
- ٦- حتى الدول التي لم تصدق على ميثاق منظمة العمل الدولية المتعلقة بشروط العمل، وخطية العمال ورعاية الأسرة والطفولة، وغيرها من أحكام هذه الميثاق على التصديق على هذه الميثاق، واتخاذ إجراءات الإدارية والتنفيذية الازمة لتطبيقها جملة وتفصيلاً.
- ٧- التأكيد على أهمية مساحة المرأة بالرجل في جميع قوانين العمل وتشريعاته، والشروع كافة الأحكام التمييزية بينهما، وذلك في الدول التي لم يتحقق فيها ذلك بعد، وتأمين أن تتمكن قوانين العمل على اعتبار الأسرة خدمة عامة، وما يتربى على ذلك من تسهيلات تمكن المرأة من الاستقلال بمسؤولياتها التربوية والمهنية، وكذلك التأكيد على حقوق المرأة في التعويضات عند ترك العمل.
- ٨- وضع القوانين والإجراءات الازمة التي تتلزم تشغيل وحماية العمال الوطنيين، رجالاً ونساءً، في المنظمات والشركات الأجنبية، واعتماد تدابير تؤمن بتطبيق هذه القوانين.
- ٩- إنشاء أجهزة حكومية لايجاد سبل النهوض برفعية النساء في المجتمع ودرج المرأة على نحو أشمل في عملية التنمية الوطنية. وينبغي أن تمثل هذه الأجهزة في جميع الهيئات التخطيطية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي. كما يتبعهن اتخاذ تدابير تنفيذية وإدارية لسد الفجوة القائمة بين القانون من ناحية، والممارسة الفعلية من ناحية أخرى. وينبغي أيضاً أن تكون هذه الأجهزة الحكومية على صلة مع المنظمات النسائية لا بلاغ حكمتها باهتمامات المرأة.
- ١٠- إنشاء أجهزة ترشد المرأة إلى كيفية الحصول على حقوقها وتقديم لها المساعدة القانونية بهدف تأمين تتمتعها بهذه الحقوق.
- ١١- زيادة اشراك المرأة في عمليات صنع القرارات والتخطيط والتنفيذ على جميع المستويات. ومن الضروري، لدى تنفيذ هذه العملية، الاعتراف بأهمية التنوع بالمحتجزات والأقطاب المتغيرة الاجتماعية والثقافية والتقاليد السائدة في المجتمعات التي تناضل ضد المشاركة الكاملة للمرأة والتبشير بها.

٩ - وضع تشريعات ملائمة لتحقيق المساواة والحرية للمرأة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ضمن إطار الاستراتيجيات الوطنية .

١٠ - دعوة المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة إلى تنظيم مؤتمرات واعداد دراسات تلقي الضوء على الوضع القانوني للمرأة في البلدان النامية .

١١ - توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية ، لا سيما ما يتعلق منها بالرعاية الصحية والتغذية والتعليم وتوفير مياه الشرب والسكن ، وتمكن المرأة من الوصول إليها .

١٢ - اتخاذ خطوات نشطة لتعزيز العطالة والعملة الذاتية للمرأة .

١٣ - توفير خدمات الدعم ، كرعاية الدولة والمجتمع للطفل ، حتى تتمكن المرأة من الانضمام بأدوارها المتعددة .

### ٣ - المرأة الريفية :

تتطلب ظروف المعيشة والعمل للمرأة في البيئة الريفية أن تحظى باهتمام خاص في جميع البلدان النامية وغير المطحازة ، وذلك نظراً لحجم السكان في القطاعات الريفية الذي يجاوز أكثر من ثلث السكان في معظم هذه البلدان ، كما أن سكان الريف بما فيهم الفتيات والنساء يساهمون بتصنيف كبير في الدخل القومي عن طريق الانتاج الزراعي وتربية الشروبة الحيوانية وصيد الأسماك وبعضاً الصناعات المنزلية والحرفية . وارتفاع المناطق الريفية وسكانها يحاصرون من تخلف كبير بالنسبة للمدن والعواصم التي تتركز فيها الاستثمارات والخدمات . ورغم أن المجتمع الدولي بدأ يولي المناطق الريفية مزيداً من العناية ، إلا أن الهوة بين القطاع الريفي الحديث والقطاع الريفي التقليدي متزايدة واسعة في معظم الدول . والمرأة في الريف تحيى من ظروف معيشة أشق مما تدل عليه الأحصاءات ، بسبب ما تتحمله من عمل مرهق في العمل ، وما تعيشه من سوء التغذية ومن الأمراض المختلفة . وفضلاً عن ذلك ، فهي ضحية الأمية والعزلة السياسية والثقافية التي تجعلها تعيش على حاشية الحياة الوطنية ، وكثيراً ما تعرّضها مياه الشرب ، والمأوى الصناعي ، والعوامل الأخرى التي تتكون منها جودة الحياة .

وتشير الأحصاءات الزراعية في بعض البلدان النامية إلى تناقص في معدل انتاج المواد الغذائية والمنتجات الحيوانية . كما تشير بعض الأحصاءات ، إلى أنه حدث في كثير من السنوات الماضية أن الزيادة في الانتاج الزراعي تساير الزيادة في عدد السكان والطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية ، وارتفاع الطرق الزراعية في معظم هذه البلدان تقليدية ولم تصل إلى المستوى المتتطور للزراعة الحديثة .

وقد بذل عديد من الدول جهوداً لمعالجة هذه المشاكل، وأوضحت لجنة بيرا مع مفصلة تفاوت نتائجها إلى حد ما٠ كما حاول المجتمع الدولي، من خلال المنظمات الدولية المعنية، معالجة هذه المشاكل٠ وعليه، يرى المؤتمر أن الوضع الخاص للمرأة الريفية يتطلب في هذه المرحلة ما يلي :-

- أن تبذل الحكومات جهوداً لتنفيذ ما ورد في خلط العطل الدولة والإقليمية المتخلقة بالمرأة والتي تتضمنها مقررات مؤتمر المكسيك، وأن تنفذ التوصيات التي اعتمدتها الفرق العامل في مؤتمر القاهرة المعنى بالتنمية الريفية المتكاملة ودور المرأة فيها، واجتمعاً الخبراء في التنمية الريفية الذي عقد في روما .
  - أن يطلب إلى جهاز البحث والإعلام التابع للبلدان عدم الانحياز دراسة العوامل التي تعوق فعالية الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع الخاصة بالمرأة الريفية تفصيلاً، وضمان ملامة القرارات للبلدان النامية حتى تتمكن من استيعابها والافادة منها، والتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال .
  - أن تتصدّى الحكومات باعتماد سياسات واستراتيجيات للتنمية الريفية كجزءٍ متكاملٍ من سياسات التخطيط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخصص استثمارات كافية لزيادة الناتج الزراعي زيادةً رأسيةً وأفقيةً معاً، وبخاصة ببرامج المواد الغذائية، وتوفير الخدمات الأساسية كالامداد بالطعام والكهرباء، وتحسين الأحوال المعيشية في المناطق الريفية .
  - أن تكون سياسة التصنيع مرتبطة عضوياً بالانتاج الزراعي ومستلزماته، وأن تبذل محاولة لانشأ صناعات زراعية في المناطق الملائمة للحد من الهجرة الريفية المستمرة إلى المناطق الحضرية
  - أن يتحقق توزيع الخدمات وربطها فيما بينها بما يتتسق مع التوزيع الجغرافي للمجتمعات الريفية، مع استخدام أساليب التخطيط الإقليمي من تحديد الأبعاد المكانية والاقتصادية لهذه الخدمات، واتخاذ الإجراءات الكفيلة باستفادة المرأة من هذه الخدمات عن طريق العاملات الريفيات لتكوين فهم وتقدير للبيادى، والممارسات الصحية المحسنة وتوصيل الخدمات الرشادية إلى المرأة الريفية في البيت، لتحسين الوضع في الحقل وفي المنزل .
  - أن يعتمد أسلوب التنمية الريفية المتكاملة في تخطيط وبرمجة المشاريع الانتاجية والخدمية في الريف بما يحقق مزيداً من فرص العمل للرجال والنساء، ويقلل من البطالة المقنعة والموسمية إلى جانب توفير الخدمات الأساسية للمشتغلين والمشتغلات في المناطق الزراعية، كط تنظم برامج لتدريب المرأة الريفية لتمكنها من الانتفاع بفرص العمل الجديدة الماثلة .
  - أن تتخذ جميع التدابير والإجراءات الكفيلة بإنجاح البرامج التعليمية والثقافية المخصصة للمرأة ضمن برامج محو الأمية، مع مراعاة ضرورة تفادى أي تداخل بين تنفيذ البرامج وبين الواسع الزراعي .

- ٨ - أن تبذل الجهد لتنكيف برامج النسحة بين سكان الريف ، وبخاصة بين الأطفال والنساء ، ويفقضي ذلك الاهتمام بتزفيق الماء النقيه والمراافق الصحية وخدماتها وشمول عمليات التحسين الصحي للأطفال . ومن المفيد اعتماد أسلوب الخدمات الصحية الأولية واشراك القيادات النسائية والفتيات المتعلمات في القرية بعد تدريبهن على وسائل الخدمات الصحية الأولية وتنبيئها في مختلف القرى وتجمعات الريادة التي لا تتتوفر فيها مؤسسات صحية أو مراكز لرعاية الأمومة والطفولة .
- ٩ - أن تنشأ مراكز للتنمية الريفية انمكاملة لتدريب الأخصائيات المرشدات والقيادات المحلية والجانب النسائية تدريباً منظماً يمكنهن من العمل الاجتماعي. المتكامل في الريف كطريق يمكنهن من التعرف على المشكلات وتقديم الحلول لها عن طريق العصون الذاتي الذي تهيئه الدولة تمويلاً وخبرة .
- ١٠ - أن تعد سلسلة من الموارد التعليمية والارشادية والوسائل السمعية والبصرية والبرامج الاذاعية لتوعية أهل الريف والريادة في مهارات تربية الأطفال ، والزراعة الطبيعية والتغذية وحفظ الأطعمة ، والتقنيات الزراعية والوقاية من أمراض الحيوانات ، وغيرها من الموضوعات التي يستعين بها المرشدون والمرشدات في عمليات الارشاد والتنمية .
- ١١ - أن تحدد العوامل التي تحول دون حصول المرأة على الخدمات والمراافق الأساسية ووسائل الانتاج الريفية ، حتى نيمط لو كانت هذه المراافق متوفرة ، ومساعدة النساء على الافادة منها وذلك من خلال إزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية وعن طريق التهوض بالمنظومات النسائية الريفية القاعدية .
- ١٢ - أن ينظر إلى دور المرأة في عملية التنمية من خلال جميع قطاعات التنمية الاقتصادية دون أن يقتصر على برامج الخدمات الاجتماعية .
- ١٣ - أن تشجع برامج الصناعات الريفية وانتاج الحرف اليدوية و其它 بما مثلها من الأنشطة التي تمارسها أعداد وفيرة من النساء ودعها عن طريق ترتيبات تسويقية مناسبة .
- ١٤ - أن تشتمل عملية تحديث الزراعة والصلاح الزراعي وغيرها من التدابير التي تشكل جزءاً من برامج التنمية الريفية دراسة أثرها على النساء وأن تأتى هذه العمليات بمنافع ايجابية للمرأة بقدر ذلك تدريب المرأة كي ينما التكيف مع التكنولوجيات الجديدة .
- ١٥ - أن تدخل التكنولوجيا الملائمة لتسهيل وتسخير أوضاع المرأة الريفية في وظيفتها المزدوجة التي تتمثل في العمل من أجل الحصول على دخل إضافي لاعاشة أسرتها من ناحية ، ووظيفتها في المنزل من ناحية أخرى .

وينبئ أيضاً ااتحة تدريب المرأة في القطاع الريفي كي تكون على علم بطرق  
استخدام التكنولوجيا الازمة لها .

٦- أن تتم برمجة وتنفيذ الأنشطة التي تأتى بدخول اضافية للمرأة الريفية التي تشكل أكثر  
من ثلثي السكان في جميع بلدان عد ، الرياح والبلدان النامية الأخرى تقريباً .

٧- أن ينظم عمل المرأة في مجال الانتاج الزراعي وتأمين فرص التدريب لها ، بحيث يتتوفر  
لها تقديم انتاج أفضل وتنسق مدى مساهمتها الفعالة في هذا المجال عد تقييم  
محدودها .

٨- أن تعتبر المشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع من ذكور وإناث في عمليات التنمية جزءاً  
من استراتيجية كلية للتغيير الاجتماعي . وفي هذا الإطار يتوجب دعم المؤسسات  
المدنية للمشاركة الشعبية بدرجة تحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ذات الأهمية  
للتربية الريفية .

٩- أن ينادى النظر في القوانين والإجراءات التشريعية التي لها آثار سلبية على اشتراك  
المرأة في تحقيق أهداف التنمية الريفية .

١٠- أن يحصل على تطوير المناهج التعليمية بحيث تصبح ملائمة لا حتياجات المجتمعات  
الريفية وخاصة الفتيات الريفيات .

١١- تنظيم الفضاليات الحرفية والفنية المناسبة بين لأسر الريفية .

١٢- أن تشجع الجمعيات التعاونية التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في التنمية الريفية على  
دعم وزيادة مشاركة المرأة في مختلف المستويات في الهيكل التعاوني .

١٣- أن يسعى إلى تغيير اتجاهات الأفراد نحو أهمية دور المرأة في برامج التنمية من  
خلال التعليم ووسائل الإعلام .

١٤- أن يشجع خريجو المعاهد والجامعات على الخدمة في الريف عقب تخرجهم باعتبار أن  
الشباب من القرى المؤثرة في احداث التغيير الاجتماعي .

١٥- أن يتم القيام باعدال دراسات وبحوث واجراء المسح للتوصيل عن طريق توجيه  
الجامعات والمعاهد العلمية والهيئات المدنية محاكيه الأسرة للاهتمام بالدراسات  
التطبيقية والمهنية في موضوع أناط الحياة الأسرية الريفية .

٦- ابداً اهتمام خاص بدور المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم برامج التنمية  
الريفية وتنفيذها .

٧- العمل على توضيح مراكز التدريب الريفية وتطويرها وتشجيع المرأة الريفية على الاستفادة  
منها لتمكينها من تطوير أساليب مشاركتها في الأعمال الزراعية وفي استخدام  
الآلات الزراعية ، وفي الصناعات الحرفية والفنانية .

٨- أن يتسع في قبول الفتيات الريفيات في المدارس والمعاهد الزراعية المتوسطة  
والعالية من أجل تعليمهن وتأهيلهن لمارسة الأعمال الزراعية وفق الأصول الحديثة  
بالإضافة إلى تأهيلهن تقليدياً .

٩- أن تقتصر خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد بخطط أخرى تتضمن  
برناماً جاماً تنفيذياً من شأنه تحقيق التهرب بمستوى المرأة من مختلف نواحي التعليم  
والتأهيل ، والتوسيع في تهيئة فرص العمل للمرأة بالاستفادة من المشاريع  
التي تم إنجازها خلال خطط التنمية .

١٠- أن تجري البحوث والمسوح لدراسة الطاقة العامة وفرص الاستخدام وما طرأ عليها  
من تغييرات في ضوء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع العناية بدراسة دور  
المرأة في الطاقة العامة .

١١- أن ينص عند رسم السياسات الخاصة بتنمية المرأة على اعطاء  
الأولوية للمناطق الريفية على المناطق الحضرية فيما يتعلق بالخدمات الصحية  
والاجتماعية ، والتعليمية ، كاجراء يهدف إلى تقويم التفاوت الراهن في توزيع  
الخدمات ، بما يكفل للريفيات الافادة من تلك الخدمات مثلما تفيد منها النساء  
في المناطق الحضرية .

#### ٤- أثر نقل التكنولوجيا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

يدرك المجتمع الدولي الأسباب التاريخية للنتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية  
لاحتكار التكنولوجيا من قبل الدول المتقدمة فهو . فقد بقى تطور المعرفة في القرن الأخيرة  
متركزاً في مراكز جغرافية محددة . ان انتشار المعرفة التكنولوجية من هذه المراكز إلى العالم  
النامي كان محدوداً مما أعاد بشدة مشاركة الدول النامية في عملية تطوير المعرفة . وقد وصل  
الأمر إلى وضع من احتكار الدول المتقدمة وتحركاتها ومن اعتماد البلدان النامية عليها في مجال  
العلوم والتكنولوجيا وقد كان لذلك تأثير خطير ومتباين على ظروف المرأة .

وهناك ادراك عام بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بأن هناك حاجة إلى تطوير الاستراتيجية الانسانية ، واعتماد خطط تدمج تماماً في الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وينبغي ترسيخ مجالات النشاط هذه لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على المستوى الوطني ، من خلال التعاون المتبادل فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وفي إطار منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية . وينبغي لهذه البلدان أن تدرس أثر التغيرات التكنولوجية على المرأة .

وعليه ، يرى المؤتمر :

١- ضرورة اهتمام المجتمع الدولي بتوفير المخرجات المعاصرة ، العلمية والتكنولوجية للمرأة ، رياضها في استخدام وادخال ونقل التكنولوجيا ، وذلك بزيادة فرص المرأة في البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ، وتشجيع الخبراء من النساء على المشاركة في مجالات النشاط الدولية المعنية بنقل التكنولوجيا .

٢- ينبع التأكيد ، في إطار سياسة وطنية علمية وتكنولوجية ، شاملة ومتراقبة ، وضمنت كجزء من الخطة الوطنية ، على الجهد الذي تبذل لتمكين المرأة من استخدام المخرجات العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، حتى يمكن لها المشاركة في قطاعات العمل الحديثة وفي اللجوء إلى أشكال التكنولوجيا التي تفي بمتطلبات المرأة وتساعدها على أداء المهام الملقاة على عاتقها على نحو أيسر ، والمساهمة بقدر أكبر من الفعالية في عملية التنمية .

٣- ينبع دعم مؤسسات البحث العلمي حتى يمكن لها تنفيذ البحوث المتعلقة بالเทคโนโลยيا الملائمة للبلدان النامية وباستخدام الطرق التكنولوجية الأكثر تكيفاً مع المجتمع ، لاسيما المناسب منها للمرأة ، ووضع ترتيبات محددة بوضوح للتعاون بين الباحثين والخبراء في مجال المزايا التي يمكن استخلاصها من البحث في مختلف الميادين .

٤- يجب اعطاء الأولوية في البحث للدراسات التي تخدم الأهداف الجطعية والاحتياجات الاجتماعية ، بدلاً من التركيز على الاهتمامات الخاصة ببعض القطاعات أو المجموعات ، وذلك بفرض تطبيق المبادئ التي يندلوي عليها شعار : العلم والتكنولوجيا في خدمة المجتمع .

- ٥ - يتعين اعطاء أولوية لتعبئة الموارد الطالية والتكنولوجية لتنمية التكنولوجيا المكيفة مع المجتمع، وذلك عن طريق تطوير الخبرات المحلية حتى يمكن الاعتماد بقدر أكبر على المؤسسات الوطنية في عملية نقل التكنولوجيا المكيفة لمواجهة الاحتياجات المحلية .
- ٦ - ينبغي للبلدان النامية تركيز جهودها على الصميم الدولي ، على ادخال تغييرات في القوانين واللوائح التي تخول لبعض البلدان احتكار تراصها العلمي والتكنولوجي ، الذي ينبغي أن يعد تراثاً للإنسانية جماعاً ، التي ساهمت في تطويره .
- ٧ - يتعين على الحكومات إنشاء الأجهزة المؤسسة الملائمة التي تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية الازمة لتنفيذ عملية التنمية العلمية والتكنولوجية على نحو فعال . وينبغي أن يكون هذا الجهاز مسؤولاً عن تقييم التكنولوجيا والخبرة الأجنبية و اختيار ما يلائم منها و تكييفه .
- ٨ - ينبغي أن تأخذ الدراسات العلمية والتكنولوجية في الاعتبار عند ادخال التكنولوجيا إلى المناطق الريفية ، الحاجة إلى زيادة قدرة المجتمعات الريفية على الكسب الطاكي للمجتمعات الريفية ، وكذلك أثر التكنولوجيا على المرأة .
- كما يجدر - قبل دراسة التكنولوجيا - أن يدرس أثراها على المرأة ، خاصة بالنسبة للمناطق و مجالات الشاطئ التي تسود فيها المرأة ، كما ينبغي للمشروعات التي تتضمن تطبيق تكنولوجيا جديدة أن تشمل ترتيبات لتدريب المرأة على القيام بأوجه نشاط يتطلب تطبيق هذه التكنولوجيا .
- ٩ - ينبغي أن تشكل السياسات الوطنية العلمية والتكنولوجية جزءاً لا يتجزأ من خطسط التنمية الوطنية الشاملة . وينبغي أن تنص على التنمية التكنولوجية بما من أبسطها إلى أكثرها تقدماً ، مع ايلام أهمية خاصة لتدريب المرأة تدريباً علمياً وتكنولوجياً ، وينبغي كذلك أن تشمل نظم المعلومات والتنسيق الملائم مع المؤسسات الإقليمية والدولية .
- ١٠ - ينبغي ايلام اهتمام خاص لوضع برنامج تعليمي يهدف إلى ايجاد وعي علمي والى تشجيع الابتكار والإبداع ، وتشترك فيه المرأة على قدم المساواة مع الرجل .
- ١١ - ينبغي للبلدان المتقدمة الممواطعون مع البلدان النامية في عملية اعتماد بناء الأجهزة الدولية القائمة ، أو في إنشاء مؤسسات دولية جديدة تعنى بالتنمية ، وبالتعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا .

١٦- يجب مناشدة جميع بلدان العالم أن تولى الاهتمام اللازم لتطوير واتساع وسائل ومتطلبات التكنولوجيا التي تدعم مبادئ السلام، وتسهم في التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن يطلب اليها وقف سباق انتاج أجهزة الدمار والتخريب التكنولوجي، التي تستنزف الموارد البشرية والمادية، التي من المفترض أن تستخدم في ايجاد فرص أفضل لتحقيق رفاهية الإنسان، وازدهار المجتمع البشري بأسره .

## ٥- أثر الهجرة ، الداخلية والدولية ، على المرأة والأسرة

يؤكد المؤتمر من جديد رأيه في أن توفير العمل المجزي لكل من يسعى للحصول على عمل هو أحد أهداف خطط التنمية في جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية . والتنمية ، في الوقت ذاته ، هي الحل الأمثل للأوضاع ، في الوقت الذي لا تزال فيه الهجرة بالنسبة لكثير من الرجال والنساء ، هي السبيل الوحيد للحصول على عمل .

ويقتنن اهتمام البلدان النامية بالتصنيع بهجرة داخلية وخارجية كانت لها آثار سلبية واضحة وأثاراً إيجابية لم تقدر تقديرها كافية ، إذ وفرت هذه الهجرة اليد العاملة المطلوبة لتنفيذ المشاريع التنموية ، وأحدثت تغييرات في تركيب القوى العاملة ، وفسّر ذلك ذاته ، أدت هذه الهجرة إلى تباين كبير في الظروف المعيشية لآلاف من الرجال والنساء بتغيير حياتهم وحياة أسرهم . وتشكل الهجرة بالنسبة للعديد من البلدان النامية آثراً من أسوأ آثار ما بعد الاستعمار . وبالبلدان المتقدمة النمو ، بنهبها دون حياء مستعمراتها القديمة ، تعد مسؤولة بصورة مباشرة عن الهجرة الإضطرارية لملايين الرجال والنساء ، كما أدت وسائل الاتصال الحديثة إلى زيادة الهجرة إلى الخارج لأسباب عديدة ، بعضها اجتناب الاهتمام الدولي ، كهجرة الكفاءات ، وبعضها يلقي الاهتمام اللازم ، خاصة فيما يتعلق بالهجرة إلى الخارج بين النساء وتأثيرها على المرأة نفسها وعلى الأسرة .

ونتيجة لذلك ، فإن المؤتمر يرى من الضروري :

١- اجراء دراسات لتحديد أبعاد وأسباب وعواقب الهجرة إلى الخارج بين النساء ، وأثرها على وضع المرأة ، بما في ذلك وضعها في الحياة الأسرية ؛

٢- التأكيد على ضرورة ايجاد صيغ للتعاون المتبادل في تنظيم هجرة العطالة الماهرة وغير الماهرة مما يسّر كل من المستوى الاقليمي والدولي ، وخاصة بطرق تضمن المحافظة على مصالح واحتياجات البلدان المعنية ؛

- ٣ - ايجاد الوسائل والسبل الكفيلة بالحد من الهجرة الى الخارج وأسبابها للاحتفاظ بالعاملين المهرة والمتخصصين ؟
- ٤ - التأكيد على ضرورة اعتماد السياسات الانطائية التي تكفل توزيعا سليما للمشاريع الاقتصادية جفرا فيها ، وتراقب الهجرة الداخلية الى المدن الرئيسية ، وتضع حدوداً مناسبة للهجرة الى المدن الصغيرة ؟
- ٥ - اتخاذ تدابير لتنظيم الهجرة من الريف الى المدن ، لكن يتحقق توازن في توزيع القوى العاملة بين القطاع الزراعي والرعائى ومختلف القطاعات الانشائية والخدمة الأخرى ؟
- ٦ - توفير تسهيلات لآباء تأهيل النساء المهاجرات الوافدات الى البلاد وفق ظروف بيئتهن الجديدة لضمان عدم تعامل قدراتهن نتيجة لتغيير ظروفهن البيئية ،
- ٧ - الدعوة الى أن تحدد كل دولة موقفها الخاص المرتبط بواقعها ازاً ظاهرة الهجرة داخل البلاد والهجرة الى الخارج والهجرة الوافدة ، وتأثيرها على التنمية ، بط يضمن عدم الاخلال بالتركيبة الوطنية للسكان والتوزيع العادل للدخل القومي والشروط الالزامية لتنفيذ خطة التنمية في البلاد ؟
- ٨ - اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع الهجرة المعاكسة على المصعددين الداخلي والخارجي ، وقيام الدول بتنظيم سبل تبادل الخبرات فيط يتعلق بخبراتها في هذا المجال بط في ذلك رعاية العمال الذين يعملون في الخارج بصفة مؤقتة وخطايتها و خاصة الجيل الثاني منهم ، مع العمل على الابقاء على هويتهم الثقافية ؟
- ٩ - مناشدة المنظمات الدولية أن توفر الاهتمام الكبير لظروف الأسر المهاجرة التي أجبرت على ذلك نتيجة للمعدان الخارجيين أو الحرب الأهلية ومساعدة النساء في ظروفهن الجديدة بما يكفل لهن مواجهة حياتهن مع الأوضاع المستجدة ، ومواجهة المشاكل المعيشية والاجتماعية والنفسية المترتبة على الهجرة ، مع العمل على الابقاء على هويتهم الثقافية ،
- ١٠ - اتخاذ التدابير التي تكفل الدور بمنظومات العاملات المهاجرات لخطايتها من الاستغلال وتحقيق تنميتهن المتكاملة ؟

١١ - توفير الخدمات الأساسية في المناطق الريفية (الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية) للحد من الهجرة إلى المدن ، ذلك أن السبب الرئيس الذي يكمن وراء هذه الظاهرة الضارة هو الانفتار إلى الخدمات المناسبة في الريف والمناطق الصحراوية . لذا ينبغي لخطط التنمية أن تراعي التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية حيث أنها تشكل جزءاً بالغ الأهمية من خطة التنمية في أي بلد ،

١٢ - التصديق على المواثيق الدولية القائمة وتطبيقها في العالم أجمع ، مع مراعاة البادئ ، التي تتضمنها تلك المواثيق لحين التصديق عليها . وينبغي عند الاقتضاء وضع مواثيق جديدة على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي تهدف إلى حماية وضع حقوق العمال المهاجرين ، بحيث تتبع الهجرة الدولية من أجل الحصول على العمل مكانها في إطار التعاون الدولي الشامل .

#### ٦ - التأثير الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع التنمية الناجمة عن الترتيبات الاقتصادية الدولية

شهدت السنوات الأخيرة ازدياد الوعي ، على صعيد العالم ، بالآثار السلبية ، خاصة في المجال الاجتماعي ، لمشاريع التنمية الناجمة عن الاتفاques الاقتصادية الدولية ، وذلك لا همتها فقط بالاعتبارات الاقتصادية والتقنية دون مراعاة الاعتبارات الاجتماعية ، لأنها كثيراً ما لا تكون قائمة على الاحتياجات الوطنية والخطط الإنمائية . ومع ذلك ، فإن هذا النوع مازال محدوداً ، وخاصة فيما يتعلق بالآثار على المرأة .

ولذلك ، يرى المؤتمر :

١ - ضرورة أن تهذل البلدان النامية جهوداً خاصة ، لزيادة التوعية بالآثار الإيجابية والسلبية الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على المشاريع الإنمائية الناجمة عن الترتيبات الدولية ، ولا سيط ما يتعلق منها بالمرأة .

٢ - ضرورة أن تتبهـ البلدان النامية ، بالتعاون مع اللجنة المعنية بوضع المرأة ، إلى طرح هذه المسألة على مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة الذي سيعقد في ١٩٨٠ ، لدراستها .

٣ - ضرورة أن تبحث دراسات الجدوى ، المتعلقة بمشاريع التعاون الدولي الإنمائية ، الآثار القصيرة والحلولية الأجل لهذه المشاريع ، على الأدوار الحالية التي تقسم بها المرأة والفرص المتاحة لها ووضعها .

٤ - ضرورة أن يوضح للمنظمات الدولية أنه ينبغي أن الأولويات فيما يتعلق بالمعونات والقروض ، يجب أن تعطى للمشاريع التي تؤدي إلى تعزيز مساحة المرأة في عملية التنمية والمشاركة فيها على جميع المستويات ، وضمن مزايا إيجابية ملحوظة لها .

٥ - ضرورة أن تكون المساعدة الخارجية بشروط تؤدي إلى التنمية المعجلة المتكاملة مع مراعاة احتياجات البلدان التي تقدّم إليها هذه المساعدات ، والخطـط الوطنية للعمل . كما ينبغي أن تقدّم إلى تعزيز استخدام الطاقات الوطنية - البشرية والمادية - مع التركيز بصورة خاصة على التنمية واستخدام مهارات المرأة .

## ٧ - أثر تركيب وظروف الأسرة على دور المرأة في التنمية والعكس :

يتربّ على عطيـة التحول الاقتصادي حدوث ضغوط على جميع أنواع الأسر ، مما يؤثـر بشكل خاص على المرأة ودورها في التنمية . وقد تناول المجتمع الدولي بعض جوانب هذا الموضوع ومنها التغييرات الديموغرافية ، وتنظيم الأسرة ، ووضع المرأة . وازداد في الأعوام الأخيرة اهتمـامـهـ بالقيمة الاقتصادية لعمل المرأة . غيرـ أنـ الجوانـبـ الاجتماعيةـ والأقتصـاديـةـ للـهـيـاـكـلـ والـعـالـاقـاتـ الأـسـرـيـةـ وـالـأـنـاطـاطـ الـمـأـلـوـفـةـ لـدـورـ الـجـنـسـ لمـ تـلـقـ اـهـتـمـاماـ كـافـياـ ، رغمـ أنـ كـثـيرـاـ منـ المشـاكـلـ الـتـيـ تـعـانـىـ مـنـهاـ الـمـرـأـةـ تـنـجـمـ عنـ هـذـهـ العـوـاـمـ وـعـنـ التـكـوـينـ الـمـتـغـيرـ لـلـأـسـرـةـ . وقدـ أـسـفـرـتـ هـذـهـ التـغـيـرـاتـ عنـ نـتـائـجـ إـيجـاـبـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـبعـضـ الـجـوـانـبـ الـتـيـ توـفـرـ لـلـمـرـأـةـ مـزـيدـاـ مـنـ الـحـقـوقـ الـتـيـ تـمـكـنـهـاـ مـنـ الـقـيـامـ بـدـورـ أـوـسـعـ نـطـاقـاـ فـيـ الـحـيـاـةـ الـاجـتـعـاعـيـةـ ، وـانـ كـانـ هـذـهـ التـغـيـرـاتـ قدـ أـحـدـثـتـ آـثـارـ ضـارـةـ عـلـىـ جـوـانـبـ أـخـرـىـ .

لـذـاـ يـرـىـ المؤـتـمـرـ أـهـمـيـةـ هـذـهـ الـجـانـبـ تـقـضـيـ مـاـ يـأـتـيـ :

١- تـوـجـدـ فـيـ الـبـلـادـ الـنـاهـيـةـ مـجـمـوعـةـ مـتـبـاـيـنـةـ مـنـ الـهـيـاـكـلـ الـعـائـلـيـةـ وـصـلـاتـ الـقـرـبـىـ ، مـعـ اـخـتـلـافـاتـ كـبـيرـةـ فـيـ الـأـدـوارـ الـنـمـطـيـةـ الـتـقـليـدـيـةـ لـلـجـنـسـيـنـ . لـذـاـ فـاـنـهـ يـجـبـ ، عـنـدـ اـبـتـكـارـ اـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ ، تـعـزـيزـ الدـورـ الـمـشـترـكـ وـالـمـتـسـاوـيـ لـلـمـرـأـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ ، وـأـنـ تـدـرسـ الـدـوـلـ اـخـتـيـارـ هـذـهـ الصـيـغـ الـمـخـلـفـةـ الـتـيـ تـقـدـمـ نـمـاذـجـ بـدـيلـةـ لـلـصـيـغـ الـمـعـرـفـةـ لـلـنـظـامـ الـأـبـوـيـ لـلـأـسـرـةـ ، أـوـ لـلـأـسـرـ الـمـوـسـعـةـ أـوـ الصـفـيـرـةـ جـداـ .

٢- قـبـولـ اـضـطـلاـعـ الـدـوـلـةـ بـمـسـؤـولـيـةـ ضـمانـ أـلـاـ يـصـبـحـ الزـوـاجـ وـالـأـمـوـمـةـ عـائـقاـ لـاـشـتـراكـ الـمـرـأـةـ بـصـورـةـ كـامـلـةـ فـيـ التـنـمـيـةـ ، وـمـسـاعـدـتـهاـ عـلـىـ اـنجـازـ أـدـوارـهاـ الـمـتـعـدـدةـ ، عـنـ طـرـيقـ وـضـعـ تـدـابـيرـ تـشـريعـيـةـ وـتـوـفـيرـ جـمـيعـ الـخـدـمـاتـ الـمـلـائـمـةـ وـالـمـطلـوـبـةـ ، عـلـىـ مـسـتـوىـ الـدـوـلـةـ وـالـمـجـتمـعـ .

- ٣ - اغتنام الفرصة التي يتيحها العام الدولي للطفولة لاضفاء المزيد من الأهمية على مبدأ حقوقية الطفولة •

٤ - توفير مستلزمات حقوقية الدور الطبيعي للمرأة في الانجاب والأمومة ، وسن التشريعات اللازمة للموازنة بين دور المرأة في التنمية ودورها في الانجاب ، لتجنيب النساء حالات التعارض بين الدورين •

٥ - التركيز على أهمية وضع السياسات ، التي تتناول بصفة خاصة تنظيم الأسرة والمنطلقات الفكرية والاحتياجات المادية مع مراعاة وجود المرونة الكافية بما يتيح قدرًا ملائماً من الحرية للأبوين في تنظيم أسرتهما •

٦ - التأكيد على أهمية ترسيخ الأجهزة المرتبطة بالاعلام والتعليم والثقافة ، على المستوى الوطني ، على التوعية الفكرية مع احداث ما يلزم من تغيير في العادات والتقاليد بما يضمن قبول المجتمع للدور الجديد للمرأة ومساندتها لهذا الدور كي ينفع لها بذلك الاضطلاع بدورها على نحو فعال •

٧ - مراجعة قوانين الأحوال الشخصية بما يضمن تنظيم الطلاق والزواج والحضانة وغير ذلك من العلاقات لتأمين المساواة للمرأة في الأسرة •

٨ - انشاء مكاتب للخدمات الاستشارية لتقديم المشورة والارشاد للنساء اللاتي تعانين من محنة ، وتسوية المنازعات التي تنشأ داخل الأسرة •

٩ - قيام الدول النامية ، بالتعاون مع لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة ، باعداد دراسات بشأن الوظائف الاجتماعية للأسرة الموسعة والقامضه على سبل الحفاظ على الإيجابيات منها وتجنب التفكك الذي تعرضت له الأسر في البلدان الصناعية وفي الأوساط التقليدية •

١٠ - يجب أن تراعي البلدان النامية أن تتنفيذ خطة العمل العالمية يشمل المجالات المتصلة بالتغييرات التي تمس ترتيب العلاقات الأسرية وأثرها على دور المرأة في التنمية •

١١ - إعادة النظر في المنهج الدراسية والكتب المدرسية مسبقاً في بعض البلدان وكذلك في دور المرأة كما تصوره هذه الكتب ، التي تصرد بها في أدوارها التقليدية المتسمة بالصبغة الاجتماعية والتي لا تظهرها في أدوار قيادية •

## ٨ - دور المنظمات والاتحادات النسائية في تعزيز اسهام المرأة في التنمية

لما كان هدف دمج المرأة في التنمية مسؤولية وطنية عامة ، فإن مسؤولية تحقيق هذا الهدف لا تقع على عاتق الأجهزة الحكومية وحدها ، وإنما تشاركها في ذلك الهيئات الوطنية والمنظمات العامة ونشاط المجتمع بوجهه عام .

وقد استطاعت المنظمات النسائية والاتحادات الخيرية والسوطنية في بداية ما حصل تأسيسها أن تقدم بعض المساعدات للأسر المحرمة ، كما استطاعت أن تقوم بخدمات اجتماعية متنوعة لمساعدة المرأة . وقد بدأت تظهر في السنوات الأخيرة منظمات واتحادات نسائية أخذت تعالج قضايا المرأة من مختلف جوانبها . وتمكنـت الاتحادات الوطنية والمنظمات النسائية من تحقيق إنجازات ذات شأن عن طريق اثارة قضايا المساواة بين الرجل والمرأة والتـوسيع في دور المرأة في الحياة الاجتماعية العامة .

وإذا ما أريد للمنظمات النسائية أن تلعب دورا فعالا في تعزيز دور المرأة في التنمية فإنه ينبغي التوسيع في هيئاتها وسياساتها وأوجه نشاطها ، كما ينبغي لعضويتها أن تكون أكثر تمثيلا لجـمـهـيرـالـنـسـاءـ ، كما يجب تعزيز قدراتها لتمكنـها من أن تكون ذات أثر فعال في عملية التنمية .

ونظرا للظروف التاريخية التي أحاطت بتأسيس الاتحادات النسائية ، فإن معظمها مركز في العواصم والمدن ، كما أن قاعديتها محصورة فيها ولا تتجاوزها ، بينما تفتقر المناطق الريفية إلى مثل هذه المنظمات ، التي تكون قاعديتها ، حيثـ وجدـتـ فيـ هـذـهـ المـاطـقـ ، مـحدـودـةـ لـلـخـاـيـةـ ، وـيـرـجـعـ ذـكـرـ الـىـ اـفـتـقـارـهـاـ بـصـفـةـ عـامـةـ إـلـىـ الـعـامـلـيـنـ الـمـدـرـبـيـنـ عـلـىـ الـادـارـةـ وـالـتـنـظـيمـ وـالـتـخـطـيطـ . يضاف إلى ذلك ما تعيشه بعض هذه المنظمات الأهلية والشعبية من قلة الموارد ، ومن قيود طائلة وادارية تحد من حريتها في ممارسة صفوـتـ قـانـوـنـيـةـ وـقـيـدـهـ بـدـورـ الـمـرـأـةـ الـجـدـيدـ فـيـ الـبـلـدـانـ النـاجـيـةـ .

وبناءً على ذلك ، يرى المؤتمر ضرورة اتخاذ تدابير في المجالات الآتية :

١- يجب على الحكومات الوطنية أن تعنى أهمية وتكامل دور المنظمات النسائية ، وعليها أن تدعم وتساعد هذه المنظمات بالنسبة للدواхиـ المـطـلـيـةـ ، ولا سـيـطـ ، على مستوى القاعدة ، لتمكنـها من أدـاءـ مـهـامـهاـ التـالـيـةـ :

(١) تعيـثـ الوـكـالـاتـ لـصـالـحـ جـمـهـيرـالـنـسـاءـ ، فـيـ الـمـاطـقـ الـرـيفـيـةـ وـالـحـضـرـيـةـ لـسـيـعـ الـفـقـرـاتـ مـنـهـنـ ،

- (ب) انشاء وكالات للربط والتنسيق لتوفّر جميع الخدمات والمدخلات الائتمانية ( مثلاً : التعليم ، الرعاية الصحية الأولية ورعاية الطفل ، تنمية المهارات والتسهيلات الائتمانية والتسويق ، المعلومات عن الحقوق والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ) ٠
- (ج) انشاء هيئات للمرأة العاملة في م الواقع العمل غير المنظم ، في كل مناطق الريفية والمناطق الحضرية لحمايتها من الاستغلال ، وتوفير دعم الخدمات الازمة للعناية بالطفل ٠
- ٢ - من أجل زيادة وعي المرأة وقدراتها على المشاركة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات التنمية واتخاذ القرارات ، يجب على التنظيمات النسائية أن تركز اهتمامها على تنظيم التدريب المطلوب لاعضائها في مجال التقنيات العلمية للتخطيط والتنفيذ والتقييم ، بما في ذلك البحوث الاجتماعية . ويتعمّن على الحكومات الوطنية المساعدة في هذه الجهود ، وكذلك الوكالات الدولية ، ولدان عدم الانحياز ، كجزء من برامجها المخصصة للتعاون الاقتصادي ٠
- ٣ - ينبعى لجميع المنظمات النسائية وجميع المنظمات الشعبية أن تتقبل مسؤولية زيادة مشاركة النساء في أنشطتها وعضويتها على كل المستويات ، لا سيط على مستوى صنع القرار ٠
- ٤ - ينبعى دعوة المنظمات الوطنية إلى الاجتماعي وتبادل التجارب ، وإلى وضع إجراء لضمان استمرار التعاون بكيفية تساعد على تحقيق برامج العمل الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ٠
- ٥ - تدعى الحكومات إلى الاهتمام بتضمين وفودها في المؤتمرات الدولية وخصوصاً المتعلقة بدور المرأة ، ممثلين للمنظمات والاتحادات النسائية ، حسبما يقتضي الأمر ٠

## ٩ - اسهام المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلادها ومساهمتها في دعم السلام

لقد أدرك المجتمع الدولي بأنه لا يمكن للمواطن أن يتحمل مسؤولياته في الجهد التنموي دون أن يساهم في الحياة الاجتماعية والسياسية وهذه الحقيقة تتطبق على المرأة بالقدر الذي تتطبق به على الرجل ، وإن كانت المرأة تعانى بصورة بالغة من ابتعادها عن الحياة السياسية وقياً منها بدور تبعي وسلبي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لذلك فإن المؤتمر يرى اتخاذ التدابير التالية :

١ - ينبغي للدول التي لم تفعل ذلك أن تتفذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات وفقاً للدساتير والقوانين العضوية لكل منها •

٢ - تتحمّل الدولة - بالتعاون مع المنظمات النسائية - مسؤولية توعية المرأة بأهمية قيامها بممارسة حقوقها الشرعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية • كما ينبغي أن تستخدِم وسائل الإعلام والتربية في تغيير المواقف والنظم التي من شأنها أن تحد من ممارسة المرأة لحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

٣ - يقع على عاتق المنظمات الحكومية والمؤسسات الثقافية مسؤولية توعية المرأة بحقيقة ما يعنيه "السلام" بوصفه هدفاً للإنسانية وأداة لا غنى عنها في سبيل المحافظة على الكرامة الوطنية وتحقيق السيادة والعدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي ، ذلك أنها الأركان التي تقوم عليها التنمية الحقيقية •

٤ - ينبغي للدولة أن تهتم "التدابير المساعدة في مجالات رعاية الطفولة والأمومة ، والمساعدة القانونية ، وحق انشاء الاتحادات الخ ... وهدف هذه الوكالات المتخصصة ابتداءً من القاعدة إلى مرحلة تحويل المساواة قانوناً إلى المساواة الفعلية •

٥ - ينبغي للدولة أن تتخذ التدابير الإيجابية لزيادة نسبة النساء اللاتي تعطمن فس جميع مستويات وفروع الحكومة ، إذ بعد ذلك خطوة ضرورية لتحقيق المساواة وفقاً للقانون •

٦ - يتعمّن على الدول التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تضع القوانين والإجراءات التي تنظم التوظيف وحماية العمال الوظيفيين - رجالاً ونساءً - في المؤسسات غير الوطنية وتتخذ التدابير الكفيلة لوضع هذه القوانين موضع التنفيذ •

٧ - ينفي للدولة أن تتعرف على جميع المجالات التي تسود فيها - إتساً - في الأُبَر بين الرجال والنساء مقابل القيام بنفس العمل، وعليها أن تكفل المساواة في الأجر عن العمل المتساوي والتكافؤ في فرص الترقية وذلك من خلال وضع التشريع المناسب وتنطبيقه .

٨ - لكي يتحقق للنساء المزيد من الاندماج في الأنشطة السياسية ولتفسح أماكن كريمة ومسؤولية ينفي للدول أن تكفل لهن تكافؤ فرص التوظيف في المؤسسات الحكومية وأن تعمل على اشراكهن في المحافل الوطنية والدولية .

وقد أدرك المجتمع الدولي هذه أمد بعيد الصلة الوثيقة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما يدرك أن الاستقلال الاقتصادي والتعجيل بعملية التنمية يعتمد على قيام الأمم بمطروسة حقوقها في تقرير المصير وعلى القضاء على الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري والصهيوني ، والفصل العنصري ، والاحتلال الأجنبي ، بالإضافة إلى كافة أشكال العدوان الخارجي والاستغلال والتدخل في الشؤون الداخلية للغير .

ويطالب المؤتمر بوضع حد لجميع هذه الممارسات المدانة إذ أنها تشكل العوائق الرئيسية للتحرر الاقتصادي والتقدم في البلدان النامية . ويناشد المؤتمر جميع البلدان والمنظمات الدولية ، والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وسائر المؤسسات عدم الاعتراف بآية اجراءات تتخذ لاستغلال المناطق التي تعاني من هذه الممارسات التي تضر بها ، وأن ترفض المشاركة في هذه التدابير أو قبولها .

يطلب المؤتمر بمزيد من المساعدة والدعم للنضال البطولي الذي تقوم به شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا وفلسطين وزمبابوى وسائر المناطق التي تعانى من الاستعمار والاستغلال الجديد والعنصرية والصهيونية كي يتسلى بذلك مساعدتها على تحقيق التحرر والتصريف في موارد ها الطبيعية دون قيد ، والتحكم في أنشطتها الاقتصادية . وينفي أيضا تقييم العنوان الى دول المصالحة في أفريقيا والشرق الأوسط .

يدين المؤتمر الاسلوب الذى تتبعه حاليا الدول الإمبريالية فى محاولتها اجهاز نضال شعوب أفريقيا وفلسطين وتشويه صورة طلباتها . وتحاول تلك الدول فرض حكومات عميلة فى زمبابوى وناميبيا وفلسطين .

ولقد قدمت الوفود العربية المشتركة في المؤتمراقتراح التالي :

" بـطـ أـنـ النـظـامـ المـصـرـىـ بـتـوـقـيـعـهـ مـعـاهـدـةـ الـصلـحـ مـعـ الـكـيـانـ العـنـصـرـىـ الصـهـيـونـىـ قد خـرـجـ عـنـ مـاـ تـعـهـدـ بـهـ فـيـ قـرـارـاتـ مـؤـتـمـرـاتـ الـقـمـةـ الـعـرـبـيـةـ وـمـؤـتـمـرـاتـ حـرـكـةـ عـدـمـ الـاحـيـازـ وـقـرـارـاتـهـاـ الـخـاصـةـ بـقـضـيـةـ فـلـسـطـينـ وـالـصـرـاعـ الـعـرـبـيـ الصـهـيـونـىـ وـاعـتـدـىـ اـعـدـاءـ سـافـرـاـ عـلـىـ منـظـمةـ التـحرـيرـ الـفـلـسـطـينـيـةـ بـالـتـصـرـفـ بـحـقـوقـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـىـ دـونـهـ حـقـ ،ـ وـانـحـازـ كـلـيـاـ إـلـىـ الـمـعـسـكـ الـأـبـرـيـالـىـ الصـهـيـونـىـ الـعـنـصـرـىـ ضدـ مـصـالـحـ الـأـمـةـ الـعـرـبـيـةـ مـاـ يـوـدـىـ السـىـ زـيـادـةـ التـوـتـرـ وـتـهـدـيدـ السـلـامـ فـيـ الـمـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ وـيـعـرـضـ مـصـالـحـ شـعـوبـهـاـ الـاقـتصـادـيـةـ وـالـجـمـعـيـةـ لـلـخـطـرـ وـبـشـكـلـ خـطـراـ بـالـفـاـ وـهـاـشـرـاـ عـلـىـ الـأـحـوـالـ الـاجـتـمـعـيـةـ وـالـاقـتصـادـيـةـ فـىـ الـمـجـتمـعـ الـعـرـبـيـ خـاصـةـ فـىـ فـلـسـطـينـ وـسـوـرـيـاـ وـلـبـنـانـ وـالـأـرـدـنـ ،ـ وـبـصـورـةـ خـاصـةـ عـلـىـ حـقـوقـ الـمـرأـةـ الـعـرـبـيـةـ ضـمـنـ هـذـاـ الـمـجـتمـعـ وـيـعـيقـ تـطـوـرـهـاـ الـاجـتـمـعـيـ وـالـاقـتصـادـيـ وـتـكـونـ لـهـ نـتـائـجـ عـكـسـيـةـ عـلـىـ الـأـهـدـافـ الرـئـيـسـيـةـ لـلـمـؤـتـمـرـ .ـ لـذـكـ كـلـهـ يـوـصـيـ المـؤـتـمـرـ الـاجـتـمـعـ الـسـوـزـارـىـ لـمـكـتبـ التـتـسيـقـ فـىـ كـوـلـومـبـوـ وـمـؤـتـمـرـ الـقـمـةـ السـادـسـ لـدـوـلـ عـدـمـ الـاحـيـازـ فـىـ هـافـانـاـ بـتـعـلـيـقـ عـضـوـيـةـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ الـعـرـبـيـةـ فـىـ حـرـكـةـ عـدـمـ الـاحـيـازـ "ـ

وـأـيـدـ بـعـضـ الـمـنـدـوبـيـنـ الـآخـرـينـ الـاقـتـراـجـ كـمـ ذـكـرـ الـبعـضـ الـآخـرـ أـنـ لـهـ لـدـيـهـمـ تـعـلـيـمـاتـ بـهـذـاـ الشـأنـ وـيـتـعـيـنـ عـلـيـهـمـ سـؤـالـ حـكـومـتـهـمـ .ـ وـقـرـرـ المـؤـتـمـرـ اـحـالـةـ الـاقـتـراـجـ الـوارـدـ أـعـلاـهـ إـلـىـ الـاجـتـمـعـ الـوـزـارـىـ لـلـجـنـةـ التـتـسيـقـ فـىـ كـوـلـومـبـوـ .ـ

ويـوـصـيـ المـؤـتـمـرـ بـمـسـانـدـةـ وـمـسـاعـدـةـ شـعـوبـ الـهـنـدـصـيـنـيـةـ فـىـ الدـافـعـ عـنـ اـسـتـقـالـلـهـاـ الـوطـنـيـ وـسـيـادـتـهـاـ الـقـوـيـةـ وـوـحدـةـ أـرـاضـيـهـاـ بـطـ يـكـفـلـ الـمـحـافـظـةـ عـلـىـ السـلـامـ وـالـاستـقـرارـ فـىـ جـنـوبـ شـرـقـ آـسـياـ .ـ

وـأـعـربـ المـؤـتـمـرـ عـنـ تـضـامـهـ مـعـ حـكـومـةـ قـبـرـصـ وـشـعـبـهـاـ فـىـ النـضـالـ مـنـ أـجـلـ الـحـفـاظـ عـلـىـ اـسـتـقـالـلـ قـبـرـصـ وـسـلـامـ أـرـاضـيـهـاـ وـوـحدـتـهـاـ وـسـيـادـتـهـاـ الـوطـنـيـةـ وـعـدـمـ اـنـحـيـازـهـاـ .ـ

يـشـجـبـ المـؤـتـمـرـ وـيـهـدـدـ اـعـدـاءـ الـصـهـيـونـيـةـ عـلـىـ جـنـوبـ لـبـنـانـ وـعـلـىـ الـمـخـيـمـاتـ الـفـلـسـطـينـيـةـ مـطـ بـهـدـدـ اـسـتـقـالـلـ لـبـنـانـ وـوـحدـةـ أـرـاضـيـهـ وـيـدـعـمـ فـيـ الـوقـتـ ذـاتـهـ دـوـلـةـ سـعـدـ حـدادـ الطـائفـيـةـ .ـ

ويـقـرـرـ الـعـمـلـ عـلـىـ تـنـفـيـذـ قـرـارـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـتـيـ تـهـدـىـ إـلـىـ تـحـقـيقـ السـلـامـ الـعـادـلـ وـالـشـامـلـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ الـعـرـبـيـةـ بـطـ يـكـفـلـ الـإـنـسـحـابـ الـإـسـرـائـيلـىـ الـكـامـلـ مـنـ جـمـيعـ الـأـرـاضـيـ الـعـرـبـيـةـ الـمـجـتـلـةـ وـاسـتـعـادـةـ الـحـقـوقـ الـوـطـنـيـةـ لـلـشـعـبـ الـعـرـبـيـ الـفـلـسـطـينـيـ بـطـ فـيـهـاـ حـقـهـ فـيـ الـعـودـةـ وـتـقـرـيرـ الـمـصـبـرـ وـاقـامـةـ دـوـلـتـهـ الـمـسـتـقـلـةـ عـلـىـ أـرـضـهـ .ـ

ويهدى حركات التحرير الوطنية وحق الشعوب في الاستقلال وحق تقرير المصير تأييداً كاملاً في مواجهة الامبرالية بجميع أشكالها في العالم؛ ضد التمييز العنصري والصهيونية العنصرية .

ويندد باستغلال إسرائيل للثروات والموارد الطبيعية واقامة المستوطنات في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، متهكمة بذلك أحكام اتفاقية لا هاي واتفاقيات جنيف . وهذا من شأنه أن يحد من دور المرأة في التنمية .

ويساند المقاطعة العربية لإسرائيل ويوصي بتنسيق الجهد في هذا المجال مسح بقية بلدان العالم الثالث لتطبيق المقاطعة ضد جميع الأنظمة العنصرية وخاصة فلسطين وجنوب أفريقيا .

يوصي المؤتمر بأن يبحث المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الموقف في أفريقيا الجنوبية من أجل تعزيز وتنكيف عمل بلدان عدم الانحياز ، والدعم السياسي والمطدي والمعنوي لحركات التحرير الوطني لนามibia ، وزimbabwei وجنوب أفريقيا وساوباو ، والجبهة الوطنية ، والمؤتمر الوطني الأفريقي – وكذلك دول المواجهة – بوتسوانا ، زامبيا ، أنغولا ، موزمبيق وتنزانيا .

### رسالة من المؤتمر إلى هيئة الأمم المتحدة

انطلاقاً من المبادئ التي التقت حولها دول عدم الانحياز في احترام حقوق الدول في مطاقتها وسيادتها عليها يناشد المؤتمرون الأمم المتحدة العمل على ايقاف الاعتداءات الإسرائيليية المتكررة على لبنان لأن في ذلك خرقاً لمبادئ الأمم المتحدة وان الاعتداء على السفير الذي تقوم به إسرائيل على لبنان – نسائه ورجاله وأطفاله – له وانتهاك لحقوق الإنسان . ونطالب الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات السريعة لوضع حد لسياسة إسرائيل العدوانية التوسعية من أجل ضمان حقوق اللبنانيين في العيش بسلام في أراضيهم .

أبدى مؤتمر بلدان عدم الانحياز حول دور المرأة في التنمية اهتماماً كبيراً بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة للشعب الفلسطينيين ، وخاصة أوضاع المرأة الفلسطينية ، اذ ترتبط هذه الأوضاع بتطور القضية الفلسطينية ويعبر المؤتمر عن قلقه الشديد لحرمان الشعب العربي الفلسطينيين والمرأة الفلسطينية من التمتع بحقوقهن المشروعة وحرمانهم حقوقهم في استعادة منازلهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها وحقهم في تقرير مصيرهم وفي السيادة والاستقلال الوطني .

يناشد المؤتمر جميع الدول الأعضاء بحركة عدم الانحياز وسائر المنظمات الدولية  
والإقليمية مساندة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني  
وهذه المساندة ضرورية من أجل دعم قدرته على مواجهة المخططات التي تهدف إلى  
تشويه صورة كيانه الوطني في وطنه السليب والمس اغتصاب الأراضي وتخرير الاقتصاد  
الوطني ومن أجل دعم منظمة التحرير الفلسطينية في عطها الذي يستهدف حل المشاكل  
الاجتماعية المترتبة على طبيعة النضال الراهن ذاتها ، ذلك أن الجهد الذي تبذلها  
تلك المنظمة من شأنها أن تعجل بتطهير المرأة كى ينطح بذلك أعدادها بصورة أفضل  
على تحمل مسؤولياتها في النضال من أجل التحرر والبناء الوطني .

يؤكد المؤتمر من جديد اعلان وقرارات مؤتمر مكسيكو عام ١٩٧٥ التي أقرت تقديم  
المساعدة إلى الأمهات والأطفال في النضالسلح من أجل الاستقلال وتقرير المصير ضد  
الاستعمار والاضطهاد الأجنبي وسياسة التمييز العنصري والصهيونية معادنة هذه العوامل  
التي تعوق تحقيق السلام وتصفيتها .

يشير المؤتمر إلى أن عملية الطرد الجماعي للشعب الفلسطيني من وطنه يحصل  
دون ادراك المرأة الفلسطينية في الجهد المبذولة في سبيل التقدم . ويناشد الحكومات  
والمنظمات غير الحكومية تقديم العون المادي والمعنوي للمرأة الفلسطينية .

ويطالب المؤتمر باتخاذ الإجراءات العitive لتجسيد قراراتها وتكثيف الجهد في  
هذا السبيل .

يطالب المؤتمر بأن تخصص جميع مؤتمرات عدم الانحياز المناسبة بمنطقة مفصلاً  
للمرأة الفلسطينية لتحديد كافة احتياجاتها ويطلب مراعاة ما ورد في برنامج العمل الإقليمي  
للجنة الاقتصادية لجنوب غرب آسيا .

ويشجب المؤتمر الاستيلاء على الأراضي العربية وتهديدها اذ يعد ذلك سلباً لوسائل  
الإنتاج ومن شأنه تحويل العرب إلى عمال سخرة لدى العدو ولذا يبحث على قطع  
العلاقات التجارية مع المستوطنات الصهيونية في الأرض المذكورة ، ذلك أن إنتاج هذا  
الاستيلاء يقوم على أساس نهب الموارد العربية واستغلال اليدين العاملة العربية .

يطالب المؤتمر بانهاء الحصار الاقتصادي اللاأخلاقي الذي تعاني منه كوبا . كما  
يطالب باعادة الأرض التي تحتلها - بدون وجه حق - القاعدة العسكرية الأمريكية  
في خوانتنا .

يعبر المؤتمر عن تضامنه مع الشعوب التي تناضل في القارة الأمريكية من أجل استقلالها وسياستها وحقها في تقرير المصير وبصفة خاصة الشعوب التي تناضل ضد الفاشية مثل شيلي ، حيث تنتهي كل يوم أبسط حقوق الإنسان .

ويعبر المؤتمر عن تأييده للمرأة في ليكاراغوا حيث تعانى من أبغض أنواع القمع ويطالب حكمة هذا البلد بوضع حد لهذه الحالة فورا كما يدعو إلىبذل جميع الجهد للتعجيل بعملية القضاء على استغفار شعب بورتوريكو .

يعترف المؤتمر بأهمية اجتمع القمة السادسة لبلدان عدم الانحياز المزمع عقده في هافانا ، كوبا في أيلول من عام ١٩٧٩ ويعتث بارق تحياته ويعبر عن أمله في أن يصدق على قرارات هذا المؤتمر وما اتفق عليه خلاله .

ويبحث المؤتمر حكومات بلدان عدم الانحياز على بذل الجهد المتواصل لتحقيق المساواة للمرأة ود مجها في عملية التنمية ومشاركتها في السلام العالمي وفقا لأهداف قدر الأمم المتحدة للمساواة والتنمية والسلام .

#### ٤- الاستقلال الاقتصادي والاعتماد الجماعي على النفس وعلاقتها بتقوية دور المرأة في التنمية ، أهمية النظام الاقتصادي الدولي الجديد

أكد المشاركون في المؤتمر من جديد مفهوم التأسيس لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية التي اتخذته تلك البلدان في المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في ليما كما أكد المشاركون القرارات الصادرة عن مؤتمر نيودلهي . ولقد أكد مؤتمر القمة الخامسة لبلدان عدم الانحياز في كولومبو والمؤتمر الوزاري في بلغراد أنه ينبغي تناول وضع المرأة الاجتماعي ووظيفتها في عملية التنمية في إطار الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الدولي الشامل .

ويسود بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية الاجماع في أن غالبية أوجه النقص في شراكة المرأة في عملية التنمية ترجع إلى سبب رئيس واحد ألا وهو العلاقات السياسية البالية والمزعنة القائمة في العالم .

ومن هذا المنطلق يتضح أنه ينبغي النظر إلى المرأة في التنمية وموضوع مكانتها في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة على مستوى العالم أولاً، أي طيلزم من جهود للقضاء على السيطرة الاقتصادية والتبعية الاقتصادية من خلال النضال الجساري من أجل إعادة تركيب العلاقات الدولية غير المتكافئة التي تسود العالم وايجاد نظام اقتصادي دولي جديد كبديل لها.

وقد استعرض المؤتمر - بناءً على التفويض المخول له في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي في شهر نيسان من عام ١٩٧٢ حول دور المرأة في التنمية - تطورات الحالة الاقتصادية الدولية منذ المؤتمر الخامس لروسيا الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو ولاحظ بمزيد من القلق أن الحالة مازالت متازمة، بل وأن الأزمة تتفاقم باستمرار. فالواقع أن وضع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية - فيط يتعلق بالاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية بوجه عام - يتفاقم باستمرار كما تتسع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة باضطراره. ولا شك أن وضع البلدان الأقل نمواً من بين البلدان النامية صعب للغاية وهي البلدان التي يؤثر فيها إلى أقصى درجة ما يطرأ على الاقتصاد العالمي من اتجاهات معاكضة وذلك ينطبق أيضاً على البلدان الحبيسة والجزر من بين بلدان عدم الانحياز. لذا يرى المؤتمر أنه ينبغي اختيار أسلوب محدد لحل مشاكل التنمية المعجلة في هذه البلاد في إطار وضخ صياغة شاملة وارسال سياسة واستراتيجية للبلدان النامية.

١- المؤتمر - على أساس المواقف التي اتخذت والقرارات التي صدرت من المؤتمر الخامس لبلدان عدم الانحياز - يؤكد على ضرورة تحقيق مزيد من المشاركة من جانب بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، بل والمجتمع الدولي أجمع، عند وضع النظام الاقتصادي الدولي الجديد على النحو الذي ورد به وتحدد خلال الدورة الخامسة السادسة للجمعية العامة وكما هو وارد في اعلان برنامج العمل الذي جرى توسيعه وتثبيته في الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة.

٢- ان وضع نظام اقتصادي دولي جديد يعني أساساً إعادة تركيب صرح الاقتصاد العالمي في روح من الاستقلال والعدالة والمساواة الحقة في السيادة وذلك من خلال القياس - من بين إجراءات أخرى - بتطبيق الخطوات التالية :

برنامج متكامل للسلح وانشاء صندوق مشترك كأداة أساسية لتحقيق أهداف البرنامج المتكامل - تخفيض أعباء مديونية البلدان النامية - زيادة مدخلات الموارد الطائلة في البلدان النامية - إجراء اصلاح ملuous في النظام الدولي المالي والنقدى - ايجاد الظروف اللازمة للتعجيل بالتصنيع في البلدان النامية.

تسهيل حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الحديثة التي تتمتع بها البلدان المتقدمة — وضع القرارات الصادرة عن مؤتمر الفضاء العالمي موضع التنفيذ بمزيد من السرعة حيث أن مشكلة التغذية ما زالت بدون حل كذا أنها بالفعل الخطورة — وضع أجهزة دولية للمراقبة الفعالة لتنظيم عمليات الشركات غير الوطنية وأخيراً وليس آخرها ايجاد التدابير الملائمة والفعالة لمحاربة التضخم الذي تصدره الدول المتقدمة إلى البلدان النامية . وفي هذا الصدد يرحب المؤتمر بالاقتراح العراقي الوارد في خطاب السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الافتتاحي والخاص باشارة صندوق عالمي لمساعدة الأقطار النامية ضد آثار التضخم الذي تساهم فيه الدول الصناعية بقدر ما تصدره مباشرة إلى الدول النامية من تضخم سنوي كما تساهم فيه أيضاً وفق نفس الأسس الأقطار المصدرة للنفط .

ويوصي المؤتمر الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق في كولومبو ومؤتمرات القمة السادسة للحركة في هافانا بتبني المقترن واتخاذ الخطوات الضرورية لدراسة تفاصيل انشاء الصندوق بهدف اخراجه إلى حيز التنفيذ .

٣ — يسجل المؤتمر بمزيد من الأسف انه لم يتحقق بعد المؤتمر الخامس لبلدان عدم الانحياز أي تقدم يذكر في اطار المفاوضات حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد وإن غالبية البلدان المتقدمة ، على الرغم من الاعلان الرسمي الذي صدر ، لم تقدم الدليل على أن لديها الارادة السياسية اللازمة أو الاستعداد لقبول مواقف البلدان النامية الأساسية واحتياجاتها بالنسبة لإجراء التغييرات الجذرية وحل المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي بوجه عام . وفضلاً عن ذلك فان البلدان المتقدمة تعرض مفهوماً مختلفاً يتركز حول تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، الأمر الذي يتعدى تحقيقه بدون ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد وينطوي ذلك على محاولة لمراجعة النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع البقاء في الوقت ذاته على المركز المتميز الذي تتمتع به حالياً البلدان المتقدمة .

٤ — يسجل المؤتمر أن أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وامكانيات النهوض بدورها في التنمية قد حدده بقسوة العلاقات غير المتكافئة التي تسود النظام الاقتصادي العالمي ومن ثم كان موضوع دعم دور المرأة في التنمية يحتاج إلى ابراز وتجسيد القضايا التي تربط بين هذه الحركة والنشاط لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وللمرأة اسهامها الهام في هذا النضال الذي يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني والاقتصادي الكامل من خلال جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لا يجاد نظام اقتصادي دولي جديد .

٥ - وسوف يكون الاجتثاع الراهن للانكشاف والدورة الخاصة للمجتمعية العامة للأمم المتحدة حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد في ١٩٨٠ علامة على طريق مواصلة سلسلة من المفاوضات دامت عدة سنوات وكرست للبحث عن علاقات جديدة تسود العالم . وبالمثل فسوف توجه الاستراتيجية الدولية للتنمية في عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية بصورة أساسية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٦ - ويتفق المشتركون في المؤتمر بعثان أحد العوامل الهامة في النضال من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتمثل في مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، أي قيام تعاون أقوى فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وتعزيز موقفها التفاوضي من حيث وحدتها وتضامنها وبحث وضع استراتيجيات إقليمية ملائمة إلى جانب تشريع جميع الموارد البشرية المتاحة ، من رجال ونساء على السواء .

٧ - ولقد حددت بلدان عدم الانحياز أشكالاً من التعاون المتبادل في شتى المجالات مراعية مبدأ التعايش المشترك .

ويؤكد المشتركون في المؤتمر أن اجراءات وتدابير التعاون المتبادل التي تتخذها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية بغية تحقيق هذه الاستراتيجية ، واد طح المرأة في عملية التنمية ، يجب أن تمتد لتشمل جميع مجالات وقطاعات التعاون المتبادل ، كما ينبغي ادراج هذا الجانب في جميع العناصر المكونة لتعاونها .

ويتبين أن يقوم التعاون على مستوى الحكومات ، أو على مستوى المؤسسات العلائقية بها تنفيذ عملية التنمية الوطنية والتعاون الدولي ، في حين أن التعاون في إطار بين المنظمات النسائية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى قد يساعد كثيراً في توسيع نطاق ضمن من هذا التعاون وائرائه .

٨ - وينبئ التعاون على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف ، لم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ، أن يشتمل ، بوجه خاص على المجالات التالية :

- تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الأهداف والمهام المتوسطة والطويلة الأجل ، التي ينبغي أن تشتمل في أبرز جوانبها على جميع مظاهر النهوض بدور المرأة بوصفها عامل نشطاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

— التعليم والتدريب المهني ، العمالة، الالتحاق بالعمل وظروف العمل ، الصحة ، الرعاية الصحية والتنقيف الصحي ، الرعاية الاجتماعية للأطفال ، تنظيم الأسرة ، تغيير الأوضاع بالنسبة لتركيب الأسرة والأنماط الجنسية المألوفة ، مساعدة الأسرة في إنجاز بعض المهام والمساعدة في الأعمال المنزلية ، وضع المرأة في المناطق الريفية ، الإسكان وتخطيط الأراضي الفضاء ، التنفيذية ، الضمان الاجتماعي ، الخ .

٩ - يسعى المؤتمر جاهداً لتحقيق التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية في هذا المجال ، من خلال مختلف أشكال التعاون ، وخاصة :

— تعزيز التعاون المتبادل على الصعيد السياسي والاقتصادي والتكنولوجي ،

— تبادل المعلومات والخبراء التجارب ، عقد اجتماعات مشتركة للخبراء وأفرقة عمل معنية بموضوع محددة ، مشاريع مشتركة علمية وأخرى للبحوث ، تطوير منتجيات تخطيطية وأساليب لدراسة ومتابعة المشاكل المختلفة ، توفير وثائق مشتركة عن وضع المرأة في العالم والمؤشرات الملائمة للتغيير الذي يطرأ على وضعها .

— تعاون المنظمات الاجتماعية - السياسية ، والاتحادات والمؤسسات المهنية التي تراول نشاطاً في هذا المجال ، الخ .

١٠ - وقد أكد المؤتمر من جديد على أن الأهداف والاستراتيجيات والتدابير المحددة التي تهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة ، وتعزيز دورها في عملية التنمية ، يجب أن تشكل أحد الأجزاء التي تتكون منها الخطط الإنمائية الوطنية في كل بلد ، ومن الجهد الشامل الذي يبذل لإنجاح النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الذي يقوم على سياسة الاعتماد الجماعي على الذات لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية .

١١ - وينبغي - كخطوة أولى على هذا الطريق - أن يتولى مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز تشكيل فريق خبراء للبحوث لمقارنة وتحليل البحوث الخاصة بأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية حيثما كانت تؤثر عليها استراتيجيات الشركات غير الوطنية ومشروعات التنمية المتباينة من الاتفاقيات الثنائية والمتحدة الأطراف ومن شأن مثل هذا التحليل أن يساعد بلدان عدم الانحياز أو البلدان النامية الأخرى على وضع السياسات

الملائمة ومساعدة المرأة على الانضمام بالدور الذي يحق لها القيام به في النضال من أجل ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد .

ويشكل التحليل الذي يقدمه فريق الخبراء المعنى بالدراسة اسهاماً قيمة فني نظام البحوث والاعلام الذي تتولى بلدان عدم الانحياز وضعه ليقوم بالمزيد من البحث .

١١- التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في تدعيم دور المرأة في التنمية :

- (أ) على مستوى الحكومات
- (ب) في اطار الأمم المتحدة
- (ج) في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية

تعاني بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية من المشاكل المرتبطة بادماج المرأة في التنمية، وتبذل الجهود الموسعة لمعالجة مشاكلها . فالتعاون المنظم بين هذه البلدان ، يعزز العمل على المستوى الوطني الذي تقوم به كل دولة على حدوده كما أن هناك بعض المهام الأساسية التي لا تستطيع تلك الدول القيام بها على انفراد ، مما يستلزم تعاونها فيما بينها ومع المنظمات الدولية المتخصصة لمعالجة المشاكل كاجراء البحوث وتبادل المعلومات وتطوير المعايير والمؤشرات لقياس ما يتمحقق على المستوى العالمي في مجال تنفيذ خطط العمل الدولية لادماج المرأة في عملية التنمية .

وعلى الدول بذل الجهود للاستفادة الكاملة من المنظمات الدولية المتخصصة وعليها أن تجد الوسائل والطرق التي تضمن استفادتها منها . فهناك على المستويات الدولية والإقليمية مؤسسات تقوم بنشاطات وبرامج ذات صلة بالمرأة كاللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة واليونسكو واليونيسف ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الغذاء والزراعة ومنظمة الصحة العالمية . وهذه المؤسسات تقدّر خدمات متخصصة غالباً ما تكون استفادة الدول النامية منها محدودة .

لذلك فإن هناك حاجة إلى تعاون أوسع وأوثق راسخ بين المؤيد من تبادل الخبرات معاً مشاكل المرأة ضمن اطار حركة عدم الانحياز . إن نتائج هذا التعاون ساهمت في تسهيل تبادل الخبرات والمعلومات بين بلدان عدم الانحياز وانشاء آليات أخرى فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه المرأة في تحقيق ادماجهما الدائم في عملية التنمية .

وقد لا يحظى المؤتمر الناجح الذي تحقق في تنفيذ برنامج العمل الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز والذى جرت بفضله أشكالاً مختلفة من الأنشطة التركيبية والاقتصادية والاجتماعية في مجالات مختلفة للتعاون .

وعليه فإن مجالات التعاون في الحركة قد ثبت أنها أجهزة ملائمة لتنسيق وتنمية النشاطات المختلفة للتنمية الاقتصادية . إن إسهام المرأة في التنمية هو أحد المجالات التي يشتمل عليه هذا التعاون وأنه من الضروري أن تدرج القضايا الخاصة بالمرأة في جميع مجالات ونشاطات التعاون المتبادل بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

والمؤتمر يوصي :

١- بدعم فاعلية الدول المنسقة المسئولة عن دور المرأة في التنمية ضمن حركة عدم الانحياز كما تقرر في مؤتمرات بلغراد وهافانا ، بالنسبة لهذا المجال من التعاون ، ولتحقيق هذا الفرض يجب أن تشمل مسؤوليات الدول المنسقة هذه – فيما تشتمل عليه – ما يلى :

(أ) التعاون مع الدول المنسقة الأخرى من بين بلدان عدم الانحياز أو غيرها من الجهات التي وردت في برنامج العمل الاقتصادي ، كى يكفل بذلك أن تراعي هذه البلدان ومجموعات التنسيق هذه آثار ما تجريه من أنشطة بالنسبة لهدف ادماج المرأة في عملية التنمية .

(ب) متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر ادماج المرأة في التنمية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، بعد أن يقرها مكتب التنسيق ومؤتمر القمة .

(ج) تكليف الدول المنسقة بإعداد برنامج العمل الخاص بادماج المرأة في عملية التنمية ، في إطار برنامج العمل الاقتصادي .

(د) متابعة تنفيذ قرارات مؤتمرات بلدان عدم الانحياز التي تتعلق بالمرأة وتأثيراتها .

(د) تهيئه الفرص لبلدان عدم الانحياز لتنسيق مواقفها في كافة المؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالمرأة خاصة مؤتمر الأمم المتحدة لمنتصف العقد المزمع عقده في كوبنهاجن في عام ١٩٨٠ .

(و) حفز المنظمات النسائية غير الحكومية لتنسيق التعاون والاتصال فيما بينها .

٢ - يؤكد المؤتمر على الحاجة لاعطاء الأولوية والأهمية لآثار مجالات النشاط المختلفة في برنامج العمل الاقتصادي على المرأة وعلى أنه ينبغي ألا تحصر مسؤولية هذا الأمر في الدول المنسقة فقط .

٣ - يؤكد المؤتمر أيضا على ضرورة اشراك النساء في جميع الوفود واللجان و المجالات النشاط التي تجري في اطار حركة عدم الانحياز .

٤ - يرى المؤتمر أنه يجب أن يشمل التعاون على مستوى الحكومات - فيما يشمله ما يلى :

(١) تكفل حكومات بلدان عدم الانحياز على التوسيع في اجراءات وتدابير التعاون المتبادل ، بـط في ذلك عقد الاتفاقيات (على الصعيد الثنائي والاقليمي ومتعدد الأطراف) في المجالات التالية :

١- تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد المهام والأهداف المتوسطة والبعيدة المدى والتي يجب أن تعطى مكانا بارزا الى كافة الجوانب الخاصة بالنهوض بدور المرأة بوصفها عامل ايجابيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

٢- التعليم والتدريب المهني ، والعملة والاتحاق بالعمل وظروف العمل ، والصحة والرعاية الصحية والتنقيف الصحي ، الرعاية الاجتماعية للأطفال ، وتنظيم الأسرة ، وتحفيز الظروف المحيطة بتركيب الأسرة والعلاقات الأسرية ، ومساعدة الأسرة في انجاز وظائف معينة و المساعدة في الأعمال المنزلية ، وضع المرأة في المناطق الريفية والسكن وتخطيط المساحات والتنفيذ ، والضمان الاجتماعي الخ ، ٠٠٠٠٠

٣- من أجل تحقيق التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية في هذا المجال من خلال الأشكال المختلفة للتعاون وخاصة بتشجيع التعاون المتبادل على الصعيد السياسي والاقتصادي والتقني والعلمي ، وتبادل المعلومات والخبراء والتجارب ، وعقد اجتماعات مشتركة للخبراء وأفرقة العمل حـسـول موضوعات محددة ، ومشروعات علمية وبحوث مشتركة ، واعداد منهجـات التخطيط وأساليـب دراسة ومتـابـعة المشـاكل المـخـتـلـفة ، توفير الوثائق المشتركة المتعلقة بوضع المرأة في العالم ، تعاون المنظمات الاجتماعية - السياسية والاتحادات والمؤسسات المهنية التي تعمل في هذا المجال مثل المركز الدولي للمنشآت العامة للبلدان النامية .

(ب) التعاون لدى تطبيق المواقف والنتائج الناجمة عن مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات والاجتماعات الوزارية لبلدان عدم الانحياز حيث كانت تتعلق بدور المرأة في التنمية وكذلك مواقف ونتائج المؤتمرات المكرسة لموضوعات محددة مثل العمل والصحة والاعلام ونقل التكنولوجيا وغيرها ،

(ج) التأكيد على أن يندى - في إطار الاتفاقيات الثنائية وأساليب وأجراءات التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية التي تتعكس على المرأة - على ضرورة تبادل الخبرات ، خاصة فيما يتعلق بالخبراء من بين النساء ، بغية تحقيق التعاون اللازم لازالة العقبات التي تعيق اسهام المرأة في التنمية لا تاحة المزيد من الفرص لمزيد من النساء لتطوير قدراتهن في هذا المجال بما يسمح بتبادل الخبراء على نحو فعال .

٥ - يرى المؤتمر أن التعاون على المستوى الدولي لابد وأن - يشمل فيما يشتمله - ما يلى :

(أ) يتم التعاون والتنسيق بين بلدان عدم الانحياز وأجهزة منظمة الأمم المتحدة ومن خلال مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز والدول المنسقة من بين بلدان عدم الانحياز بهدف الاستفادة من خدمات منظمة الأمم المتحدة .

(ب) يقوم مكتب التنسيق بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بوضع المرأة ببحث ودراسة سبل ووسائل زيادة فاعلية الخدمات المقدمة من قبل منظمة الأمم المتحدة في بلدان عدم الانحياز ، خاصة ما يتعلق منها بالمرأة .

(ج) على بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تساعد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على تعزيز نشاطاتها في تطوير دور المرأة في التنمية من خلال المعلومات والاقتراحات والتوجيهات في القضايا التي تتعلق بشكل خاص بمساهمة المرأة في التنمية في البلدان النامية .

(د) لما كانت القضايا الحساسة التي تؤثر على دور النساء في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى مرتبطة ارتباطاً جذرياً بمشاكل التنمية الاقتصادية فإنه يتبعين على الأمم المتحدة أن تضمنها جميع نشاطاتها المتعلقة بتطوير التنمية الاقتصادية بصيغتها عاملات ذات أهمية كبيرة وعدم قصرها على مجالات التنمية الاجتماعية وحدها .

- (هـ) دعوة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن ضمنها منظمة الصحافة العالمية ومنظمة الطفولة (اليونيسيف) ومنظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة المرأة والزراعة أن تهئي تبادل الخبرة والمعلومات حول التجارب الناجحة في البلدان النامية خاصة فيما يتعلق بالنساء والتنمية وذلك بمساعدة خبرائها من النساء والرجال على حد سواء ومؤسسات البلدان النامية .
- (وـ) دعوة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى تطبيق القرارات المعنية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الفنى بين البلدان النامية الذي انعقد في الأرجنتين عام ١٩٧٨، واعطاً عناية خاصة للنساء في جميع مشروعات برنامج التعاون الفنى بين البلدان النامية .
- (زـ) دعوة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى اعطاء الأفضلية المناسبة للخبراء من بين النساء في البلدان النامية مع الاهتمام الخاص بتنفيذ برامج التنمية لتشجيع الخبراء النسائية في البلدان النامية وزيادة كفاءة النساء، وتوسيع مجال خدماتهن .
- (حـ) دعوة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى القيام بدراسة المشاكل التي ترتبط بالتنمية على الصعيدين الوطني والدولي وتطبيق الأساليب المختلفة لدى تناول هذه المشاكل والاستفادة من التجارب الناجحة الجارية في البلدان النامية .
- (طـ) دعوة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة إلى توفير المزيد من الموارد لتبادل المنشآت الدراسية بين البلدان النامية لصالح النساء العاملات في مجالات تخصص المرأة والتنمية وذلك لتحسين معلوماتهن وتوسيع مدى خبراتهن وإثرائهم برامجهن الوطنية .
- (إـ) دعوة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على وضع برامج عملية متكاملة على أن يراعى في جميع برامجها احتياجات المرأة وتطوير كفاءتها .
- (كـ) حث اليونسكو وأجهزتها الإقليمية وطبقاً للتعاون الفنى على توسيع مجال نشاطاتها والاستفادة من الخبرات المحلية في البلدان النامية وفي الوقت ذاته حث الوكالات المتخصصة واليونسكو على المساعدة بالنسبة لهذا البرنامج مع تقديم مشاريع متكاملة من خلال برامج التعاون الفنى .

٦ - يرى المؤتمر أن التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية يتطلب :

(أ) أن تلتزم الحكومات بتنظيم صين التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية كي يتاح بذلك للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورها المكمل الهام في تحقيق هدف ادماج المرأة في عملية التنمية ، كما تلتزم أيضا بتوفير مستلزمات عمل تلك المنظمات .

(ب) أن يشمل التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية فيما يشتمل ما يلى :

١- تبادل المعلومات والمشاركة في التجارب في مجال تشجيع دور المرأة في التنمية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وأجهزة النشر والهادرات الخلاقة والتجارب على مستوى المنظمات القاعدية وفي مجال البحوث عن أوضاع المرأة .

٢- تنظيم البرامج التدريبية في الأسلوب العلمية للتخطيط ، وفي التنفيذ والتقييم بما في ذلك بحوث السياسات للعاملين في المنظمات غير الحكومية التي تعنى بتعزيز دور المرأة في التنمية .

٣- تبادل الزيارات واقامة الحلقات الدراسية والندوات للعاملين في تخطيط وتنفيذ برامج تطوير المرأة .

٤- التعاون بين علماء الاجتماع ونظمات البحث والتخطيط لتطوير المؤشرات الكمية الملائمة والمؤشرات الضرورية للتخطيط بما يكفل اسهاماً كاملاً للمرأة .

### التحفظات

أبدت البلدان التالية تحفظها فيما يتعلق بالفقرتين التاليتين الواردتين  
بالجزء (٩) من برنامج العمل .

### الأرجنتين

" يعبر المؤتمر عن تضامنه مع الشعوب التي تناضل في القارة الأمريكية من أجل  
استقلالها وسيادتها وحقها في تقرير المصير وبصفة خاصة الشعوب التي تناضل ضد  
الفاشية مثل شيلي ، حيث تنتهي كل يوم أبسط حقوق الإنسان " .

### الهند والأرجنتين

" ويعرب المؤتمر عن تأييده للمرأة في نيكاراغوا حيث تعاني من أبشع أنواع القمع  
ويطالب حكومة هذا البلد بوضع حد لهذه الحالة فورا كما يدعو إلى بذل  
جميع الجهد للتعجيل بعملية القضاء على استعمار شعب بورتوريكو " .